أثر أخلاقيات المهنة والتأهيل العلمي لمدقق الحسابات الخارجي في الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة في دولة الكويت

The Effect of Professional Ethics and Educational Qualification of the External Auditor on Limiting Manipulation in Financial Statements of Public Listed Companies in the State of Kuwait

إعداد الطالب

فهد مسلم العازمي

الرقم الجامعي (401120181)

إشراف

الدكتور يونس عليان الشوبكي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

كلية الأعمال

قسم المحاسبة

جامعة الشرق الأوسط

2014

ب

التفويض

أنا فهد مسلم العازمي أُفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: فهد مسلم العازمي

التاريخ: 1 / 2 / 2014

التوقيع:

أنا فهد مسلم العازمي أُفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: " **أثر أخلاقيات المهنة والتأهيل العلمي لمدقق الحسابات الخارجي في الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة في دولة الكويت** "

وقد أجيزت بتاريخ 1 / 2 / 2014.

الاسم	أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور يونس عليان الشويكي	رئيساً ومشرفاً	.....
الدكتور مضر علي عبد اللطيف	عضواً	.....
الدكتور غسان فلاح المطارنة	ممتحناً خارجياً	.....

شكر وتقدير

أحمد الله وأشكره تعالى على ما أنعم به عليّ من فضل وتوفيق على إتمام هذا الجهد المتواضع، ويسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للدكتور يونس عليان الشوبكي الذي تكرّم مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة وتقديم النصح والإرشاد لي طيلة فترة إعدادها.

ويسرني أن أتقدم لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الشرق الأوسط بعظيم الامتنان والعرفان، وأقدم خالص شكري وتقديري للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة ممثلة بالدكتور مضر علي عبد اللطيف والدكتور غسان فلاح المطارنة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، فلهم جميعاً كل الشكر والتقدير على تفضلهم بقراءة ومناقشة هذه الرسالة وإبداء ملاحظاتهم القيّمة.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي،،،،،،

إلى والدتي ..... حفظها الله.

إلى والدي العزيز ..... أدامه الله.

إلى أخواني وأخواتي الأعزاء.....

إلى كل من ساندني وشجعني في مواصلة دراستي العليا.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
عنوان الرسالة	أ
تفويض الجامعة	ب
إجازة الرسالة	ج
الشكر والتقدير	د
الإهداء	هـ
فهرس المحتويات	و
قائمة الجداول	ح
الملخص باللغة العربية	ط
الملخص باللغة الإنجليزية	ي
الفصل الأول: مقدمة عامة للدراسة	
1-1 تمهيد	2
1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها	4
1-3 فرضيات الدراسة	6
1-4 أهداف الدراسة	6
1-5 أهمية الدراسة	7
1-6 نموذج الدراسة	9
1-7 التعريف بالمصطلحات	10
1-8 حدود الدراسة	12
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
المبحث الأول: الإطار النظري	14
2-1 أخلاقيات مهنة التدقيق	14
2-2 قواعد السلوك الأخلاقي	17
2-3 قواعد السلوك المهني	19
2-4 معايير التدقيق الدولية	20

2-5 الصفات الشخصية لمدقق الحسابات	26
2-6 ماهية القوائم المالية	29
2-7 أهداف القوائم المالية	30
2-8 التقرير عن القوائم المالية	32
2-9 التلاعب بالقوائم المالية	36
2-10 الغش والاحتيال المالي	42
2-11 تقرير مدقق الحسابات عن الغش والاحتيال	55
2-12 نبذة عن الشركات المساهمة في دولة الكويت	58
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	62
الفصل الثالث: منهجية الدراسة	
3-1 منهج الدراسة	74
3-2 مجتمع الدراسة والعينة	74
3-3 أداة الدراسة	76
3-4 صدق وثبات الأداة	77
3-5 أساليب التحليل الإحصائي	78
3-6 أساليب جمع البيانات	79
الفصل الرابع: تحليل النتائج واختبار الفرضيات	
4-1 خصائص افراد العينة	82
4-2 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	85
4-3 نتائج اختبار فرضيات الدراسة	90
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
5-1 النتائج	96
5-2 التوصيات	98
المراجع والملاحق	
المراجع باللغة العربية	100
المراجع باللغة الإنجليزية	107

الملحق (1) استبانة الدراسة	112
الملحق (2) أسماء الأساتذة محكمي استبانة الدراسة	116

قائمة الجداول

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (3-1)	مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل	75
الجدول (3-2)	قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل متغير	78
الجدول (4-1)	توزيع عينة الدراسة حسب العوامل الديموغرافية	82
الجدول (4-2)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير قواعد السلوك الأخلاقي لمدقق الحسابات	85
الجدول (4-3)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جانب مدقق الحسابات	87
الجدول (4-4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الكفاءة المهنية التي يتمتع بها مدقق الحسابات الخارجي	89
الجدول (4-5)	نتائج اختبار t . test للفرضية الأولى	91
الجدول (4-6)	نتائج اختبار t . test للفرضية الثانية	92
الجدول (4-7)	نتائج اختبار t . test للفرضية الثالثة	94

قائمة الأشكال

الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (1-1)	نموذج الدراسة	9
الشكل (2-1)	مثلث الإحتيال	46

الملخص

أثر أخلاقيات المهنة والتأهيل العلمي لمدقق الحسابات الخارجي في الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة في دولة الكويت

إعداد: فهد مسلم العازمي

إشراف: الدكتور يونس عليان الشوبكي

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر أخلاقيات المهنة والتأهيل العلمي لمدقق الحسابات الخارجي في الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة في دولة الكويت. تكون مجتمع الدراسة الميدانية من جميع مدققي الحسابات والعاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت المرخصة والمسموح لها بمزاولة المهنة، أما العينة فتكونت من (218) مدققاً يعملون في المكاتب المشمولة بالدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من ابرزها: وجود علاقة ذات دلاله إحصائيا بين قواعد السلوك الأخلاقي لمدقق الحسابات وبين الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في دولة الكويت، كما تبين وجود علاقة ذات دلاله إحصائيا بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جانب مدقق الحسابات وبين الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في دولة الكويت، كذلك تبين وجود علاقة ذات دلاله إحصائيا بين الكفاءة المهنية التي يتمتع بها مدقق الحسابات الخارجي وبين الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في دولة الكويت من وجهة نظر العينة.

وفي ضوء النتائج قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، منها: وضع وتعزيز أخلاقيات الأعمال، وضرورة أن تقوم الشركات المساهمة بتحديد السياسات الأخلاقية وتوزيعها عبر فروعها، وتدريب العاملين فيها على تعزيز قدرتهم لمواجهة المشاكل الأخلاقية الصعبة. والتأكيد على إلتزام مدقق الحسابات بمعايير التدقيق من خلال دراسة وتحليل هذه المعايير بهدف التأكد من قدرتها على الاستجابة للمعايير الدولية، وذلك لتأثيرها الواضح في الحد من التلاعب بالقوائم المالية لهذه الشركات.

Abstract

The Effect of Professional Ethics and Educational Qualification of the External Auditor on Limiting Manipulation in Financial Statements of Public Listed Companies in the State of Kuwait

Prepared by: Fahed Al-A'zemi.

Supervised By: Dr. Yunus Shobaki

This study aimed to identify the effect of professional ethics and educational qualification of the external auditor on limiting manipulation in financial Statements of public listed companies in the State of Kuwait. The study population consisted of all field auditors and employees of auditing firms operating in the State of Kuwait licensed and allowed to practice the profession , and the sample of (218) auditors working in the offices surveyed .

The study found a number of results from the most prominent : the existence of a relationship statistically significant between the rules of ethical conduct for the auditor and the reduction of manipulating financial statements of public shareholding companies in the State of Kuwait , also show a significant relationship statistically between the application of international accounting standards by the auditor and the reduction of manipulating financial statements of public shareholding companies in the State of Kuwait , as well as show a statistically significant relationship between professional competence enjoyed by the external auditor and the reduction of manipulating financial statements of public shareholding companies in the State of Kuwait from the viewpoint of the sample.

In light of the study results provided a set of recommendations, including: the development and promotion of business ethics, and the need for the companies to contribute to define the policies and ethical distributed through its subsidiaries, and training of staff to enhance their ability to cope with the difficult ethical problems. And to emphasize the commitment of the auditor's auditing standards through the study and analysis of these standards in order to ensure its ability to respond to international standards , so as to limit its influence in the manipulation of the financial statements of these companies.

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 تمهيد

2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها

3-1 فرضيات الدراسة

4-1 أهداف الدراسة

5-1 أهمية الدراسة

6-1 نموذج الدراسة

7-1 التعريف بالمصطلحات

8-1 حدود الدراسة

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 تمهيد

إن الأخلاق عبارة عن مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحدد ما هو السلوك الصحيح والسلوك الخاطئ، وبالتالي فإن أخلاقيات مهنة التدقيق ما هي إلا مجموعة من المعايير والمبادئ التي تهيمن على السلوك المحاسبي، والمتعلقة بما هو صحيح أو خطأ، وهي تمثل خطوطاً توجيهية للمحاسبين في أداء أعمالهم المهنية، وإن أهميتها تزداد بالتناسب مع آثار ونتائج العمل، فكلما كان نشاط المحاسب أكثر تأثيراً كلما ازدادت أهمية أخلاقيات ذلك المحاسب، فالأخلاقيات هي معايير ومقاييس أخلاقية تستخدم لتمييز الصواب من الخطأ، وفي مجال المحاسبة تكون الأخلاقيات بمثابة مقاييس ومعايير للقيم والسلوكيات الأخلاقية التي تحكم العمل المحاسبي الذي يتم تنفيذه في بيئة العمل (العامري والغالبي، 2005، ص134).

يؤدي مدقق الحسابات دورا مهما في بيئة الأعمال في المنظمات المعاصرة، إذ تعتمد أطراف متعددة على ما يقدمه من خدمات في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه المنظمات وعملها. ولذلك فان قضية التدقيق تمثل محورا للعديد من الدراسات والأنظمة والتشريعات، التي صدرت عن المنظمات المهنية، بهدف العمل على تقليل عمليات التضليل في القوائم المالية التي تتخذ أشكالاً مختلفة، تؤدي بمجملها إلى زيادة فجوة التوقعات بين ما يتوقعه جمهور مستخدمي القوائم المالية وجودة الإبلاغ المالي، نظراً للأثر السلبي الذي تلعبه هذه الأساليب

في تشويه بنود ما تصوره القوائم المالية من معلومات تعكس المركز المالي للمنظمة (عوض، 2004، ص2).

وقد أضحى التدقيق مجالا خصبا لأبحاث ودراسات العديد من المهتمين والدارسين، وذلك لأهميته في الكشف عن مواطن الخلل والضعف في العمليات المحاسبية، وكذلك الأشخاص القائمين على تنفيذ هذه العمليات، مما يساعد في تصحيح المسارات والانحرافات أثناء تنفيذ الخطط الموضوعة بكفاءة.

ولعل من أهم الأساليب المتبعه في تضليل القوائم المالية ما يعرف بإدارة الأرباح، والذي يتمحور مفهومها حول التدخل الإداري المتعمد والذي يهدف إلى تجميل القوائم المالية بغية تضليل مستخدميها وإعطاء الإدارة الصورة الحسنة التي تعبر عن مدى فاعليتهم في إدارة المنظمة أمام ذوي المصالح.

ولعل أكثر الأساليب حداثة في تضليل القوائم المالية ما يعرف بالمحاسبة الابداعية والذي يعود ظهوره الى بداية الثمانينيات من القرن الماضي، اذ ينطوي هذا المفهوم على استغلال المحاسبين لمعرفتهم بالقوانين والمبادئ والسياسات المحاسبية المعمول بها، لتقديم حلول لمشاكل قائمة او محتملة تهدف الى معالجة الارقام المسجلة في حسابات المنظمات بطريقة تكسب القوائم المالية قيماً تغاير الواقع الفعلي لها، وبالتالي تحقيق أهداف مشروعة او غير مشروعة تعتمد في إكتساب شرعيتها على نية معدي القوائم المالية (حامد، 2004، ص7).

أما على صعيد مهنة التدقيق فقد إستمدت في الماضي والحاضر قدرتها على الإحتفاظ بالتنظيم الذاتي من خلال إحتكامها إلى مجموعة من المعايير التي تحكم الأداء

والسلوك المهني لمدقق الحسابات، كما إستدعت الضرورة إلى تأسيس الهيئات التنظيمية لتتولى إعادة النظر بالقواعد والمعايير كلما إستدعت الضرورة إلى ذلك، مستنده بذلك إلى ما تمليه الظروف المحيطة بمهنة التدقيق.

ومع تطور أساليب إعداد القوائم المالية المضللة والتي أتت كنتيجة للتراكم المعرفي والعملي للقائمين عليها من محاسبين ومدراء ماليين ومدققين، إزدادت أهمية تطوير دور ومسؤولية مدقق الحسابات في التقرير عن مثل هذه الممارسات، والتي تبلورت بزيادة أعداد الدعاوى والقضايا المتعلقة بانهيار الشركات العملاقة (Rezaee, 2002, p: 4).

1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها

أدت المشاكل المالية التي تعرضت لها العديد من كبريات الشركات في العالم في السنوات الأخيرة إلى المطالبة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية المهنية التي تحكم أداء المحاسبين ومدققي الحسابات لتحقيق وإضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة بالتقارير المالية والتي يحتاجها العديد من مستخدمي تلك التقارير.

كما أثار ظهور الأزمات والفضائح المالية العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول طبيعة العلاقة بين المحاسبين ومدققي الحسابات وإدارة المنظمة التي تعد التقارير المالية المنشورة.

تكمن مشكلة الدراسة في التداعيات السلبية للممارسات المحاسبية غير المنظمة التي يتم إكتشافها من قبل مدققي الحسابات في مكاتب التدقيق عند التعامل مع الشركات التي تتلاعب بالقوائم المالية، حيث تزداد أهمية تطوير دور مدقق الحسابات في التقرير عن القوائم المالية المضللة، مستنداً بذلك الى ما تمليه عليه المعايير المحاسبية، والمتغيرات التنظيمية، والسلوك الاخلاقي، الأمر الذي يتطلب من المدقق فرض الوقاية والكشف عن مثل هذه الممارسات للحد من هذه التداعيات وبالتالي التقليل من استحداث أثر تلك الممارسات على القوائم المالية. وفي ضوء المشكلة البحثية فإن الغرض من هذه الدراسة يتمثل في الإجابة على التساؤلات الرئيسة الآتية:

السؤال الأول:

هل يوجد علاقة بين قواعد السلوك الأخلاقي لمدقق الحسابات وبين الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في دولة الكويت ؟

السؤال الثاني:

هل يوجد علاقة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جانب مدقق الحسابات وبين الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في دولة الكويت؟

السؤال الثالث:

هل يوجد علاقة بين الكفاءة المهنية التي يتمتع بها مدقق الحسابات الخارجي وبين الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في دولة الكويت؟

1-3 فرضيات الدراسة

وبناءً على هذه الأسئلة فقد اعتمد الباحث الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى:

لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين قواعد السلوك الأخلاقي لمدقق الحسابات وبين الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

الفرضية الثانية:

لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جانب مدقق الحسابات وبين الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

الفرضية الثالثة:

لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين الكفاءة المهنية التي يتمتع بها مدقق الحسابات الخارجي وبين الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

1-4 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1- التعرف على العلاقة بين أخلاقيات المهنة والتأهيل العلمي لمدقق الحسابات الخارجي وبين الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة في دولة الكويت

2- صياغة الجوانب الفكرية للمفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة من النواحي العلمية والنظرية، ومدى إمكانية الاستفادة من ذلك بما يخدم ويحقق أغراض القوائم المالية في ظل الظروف والمتغيرات المعاصرة.

1-5 أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة لأنها تقوم على أساس معرفة أثر أخلاقيات المهنة والتأهيل العلمي لمدقق الحسابات عند التعامل مع الشركات التي تتلاعب بالقوائم المالية، وكذلك لندرة الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع، وفي التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق هذا المفهوم في البيئة الاقتصادية الكويتية، والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية وتطوير مهنة التدقيق.

كذلك تأتي أهمية هذه الدراسة لكونها تدرس التلاعب بالقوائم المالية في بيئة مليئة بالتحديات والتغير المستمر وما تفرضه على مختلف الإدارات من مهمات جديدة من خلال ضرورة الإلمام والإدراك لمثل هذه الأساليب، فضلا عن أنها تبين أهمية المتغيرات المختلفة التي تحيط بعمل مدقق الحسابات والتي إذا ما تم إدراكها بما يتلائم وطبيعة المهنه يستطيع بموجبها المدقق التقرير عن محاولات التضليل المختلفة. إضافة إلى إنها تدعم الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية في هذا المجال. كما تعتبر هذه الدراسة مهمة للفئات التالية:

1- أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة الكويتية.

2- مديرو الإدارات العليا والإدارات الوسطى والتنفيذية والتشغيلية في الشركات المساهمة الكويتية.

3- مدققي الحسابات والعاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت.

4- الباحثون الأكاديميون في المعاهد والجامعات.

1-6 نموذج الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وفرضياتها ولتحقيق غرضها والوصول إلى أهدافها المحددة تم تصميم نموذج الدراسة بمتغيراته، والشكل (1) يوضح هذا النموذج.

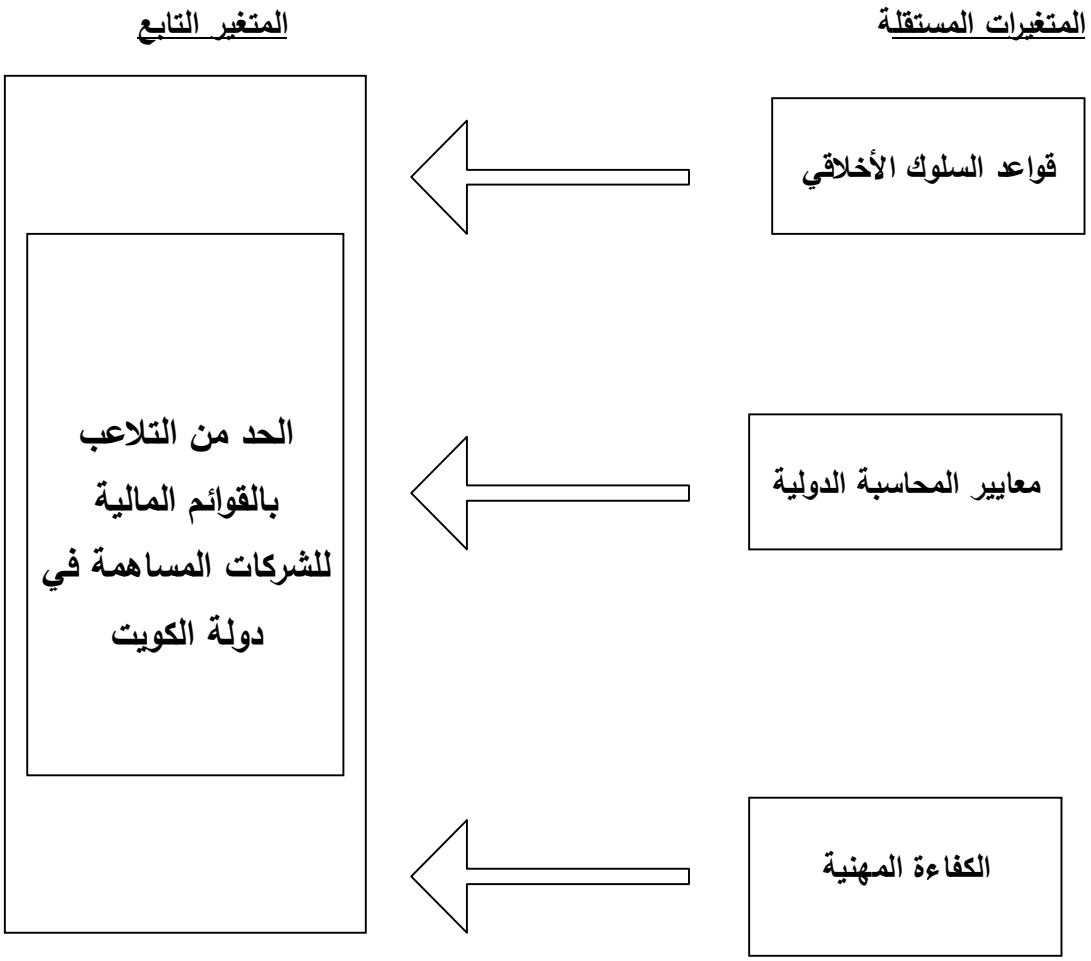

الشكل (1)

نموذج الدراسة

المصدر: النموذج من اعداد الباحث

1-7 التعريف بالمصطلحات

قام الباحث بتحديد المعاني الإجرائية للمصطلحات المستخدمة في الدراسة، وحسب ما يعنيه كل مصطلح في الدراسات التي أجريت في هذا المجال.

المدقق الخارجي:

هو الشخص المخول المصرح له بفحص العمليات المالية أو الحسابات أو البيانات المالية والتحقق من مدى صحتها ومشروعيتها وسلامتها بصورة دورية على الغالب في الوحدات التجارية أو الوحدات غير التجارية وفقا لشروط قانونية، تراعي قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر من الاتحاد الدولي للمحاسبين (الشكري، 2013، ص14).

قواعد السلوك الأخلاقي:

وهي مجموعة من المبادئ والقواعد التي تمثل القيم الأخلاقية، وتكون بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني التي يتعين على المحاسب التحلي بها عند ممارسة أعماله، وعند تعامله مع زملاء المهنة والعملاء وغيرهم (الحمود، 2011، ص9).

معايير المحاسبة الدولية:

وهي مجموعة من المبادئ والممارسات الأساسية الصادرة عن اللجنة الدولية التي تصف ممارسات المحاسبة المشكلة من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين، والتي يتوقع أن يتبعها أعضاء الجمعيات المهنية حين قيامهم بأعمال المحاسبة (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2007، ص15).

الكفاءة المهنية:

أن يحافظ على المعرفة والمهارات المهنية بالمستوى المطلوب لضمان تقديم خدمات مهنية عالية الجودة للعميل مبنية على التطورات الحالية في الممارسات والتشريعات والأساليب وان يؤدي مهامه بكل اجتهاد وعناية وفقاً للمعايير الفنية والمهنية المعمول بها (دليل قواعد سلوك وآداب المهنة، 2007، ص18).

التقارير المالية:

هي تقارير مالية تحتوي إما على مجموعة كاملة أو موجزة من البيانات المالية والتي تغطي فترة معينة، والحد الأدنى لمكونات التقرير المالي: بيان مركز مالي، بيان دخل، بيان التغيرات في حقوق الملكية، بيان التدفقات النقدية، وإيضاحات تفسيرية (المطيري، 2011، ص28).

القوائم المالية المضللة:

هي القوائم التي يتخلل إعدادها فعل مقصود ومتعمد يهدف إلى حذف او تحوير وقائع مادية أو معلومات محاسبية، والتي إذا ما أخذت بعين الأعتبار مع ما هو متاح من معلومات نجدها تساهم بشكل ملحوظ في تغيير أو تعديل قرار مستخدمي القوائم المالية (Rezaee, 2002, p: 2).

التلاعب المحاسبي:

هو عبارة عن التقنية التي يلجأ اليها المحاسبون الى إستغلال معرفتهم في المبادئ والفروض المحاسبية والتشريعات التي يحتكم إليها القطاع بهدف تقديم حلول ومعالجات للأرقام المالية المجمعة بحسابات الشركة والتي تصورها القوائم المالية (حامد، 2004، ص9).

1-8 حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة بالآتي:

1- الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين الأول من حزيران 2013 وحتى نهاية كانون الاول 2013.

2- الحدود المكانية: تم إجراء هذه الدراسة في مكاتب التدقيق الكويتية.

3- الحدود البشرية: تقتصر الدراسة على آراء مدققي الحسابات والعاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت المرخصة والمسموح لها بمزاولة المهنة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

2-1 أخلاقيات مهنة التدقيق

2-2 قواعد السلوك الأخلاقي

2-3 قواعد السلوك المهني

2-4 معايير التدقيق الدولية

2-5 الصفات الشخصية لمدقق الحسابات

2-6 ماهية القوائم المالية

2-7 أهداف القوائم المالية

2-8 التقرير عن القوائم المالية

2-9 التلاعب بالقوائم المالية

2-10 الغش والاحتيال المالي

2-11 تقرير مدقق الحسابات عن الغش والاحتيال

2-12 نبذة عن الشركات المساهمة في دولة الكويت

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بأخلاقيات مهنة التدقيق، والعوامل المؤثرة في السلوك الأخلاقي، والصفات الشخصية لمدقق الحسابات، كذلك بيان ماهية القوائم المالية وأهدافها والتقرير عن القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات عن الأخطاء والغش والممارسات المحاسبية المضللة في القوائم المالية، ويتناول المبحث الثاني مراجعة لأهم الأدبيات التي غطتها الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة الحالية.

المبحث الأول: الإطار النظري

2-1 أخلاقيات مهنة التدقيق

تعبر الأخلاق عن مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحدد ما هو السلوك الصحيح والسلوك الخاطئ، وبالتالي فإن أخلاقيات مهنة التدقيق ما هي إلا مجموعة من المعايير والمبادئ التي تهيمن على السلوك المهني، والمتعلقة بما هو صحيح أو خطأً، وهي تمثل خطوطاً توجيهية للمدققين في أداء أعمالهم المهنية، وإن أهميتها تزداد بالتناسب مع آثار ونتائج العمل، فكلما كان نشاط المدقق أكثر تأثيراً كلما ازدادت أهمية أخلاقيات ذلك المدقق، فالأخلاقيات هي معايير ومقاييس أخلاقية تستخدم لتمييز الصواب من الخطأ، وفي مجال التدقيق تكون الأخلاقيات بمثابة مقاييس ومعايير للقيم والسلوكيات الأخلاقية التي تحكم العمل المهني الذي يتم تنفيذه في بيئة العمل (العامري والغالبي، 2005، ص 135).

وتنعكس الأخلاقيات على أداء وأنشطة المدققين، إذ أن هؤلاء سوف يراعون العديد من المحددات الأخلاقية قبل أن يظهر أي رد فعل، فالتصرفات اللاقانونية واللاخلاقية أو الانزعاجات التي تظهر ضمن نطاق أخلاقيات العمل المهني يهتم بما هو صحيح، أو ما هو خاطئ في الحالات الاعتيادية، فضلا عن ما يواجهه المدقق في عمله اليومي كاستخدام الموارد المنظمية لأغراض شخصية أو الاتفاقيات غير الواضحة (العجمي،2011، ص17).

ويشير (Pride et al, 2002, P: 37) إلى أن أخلاقيات الأعمال هي تطبيق للمعايير الأخلاقية الفردية في مواقف الأعمال المختلفة، ونظر (Wiley,2005, P:22) إليها على أنها مجموعة من المبادئ والقيم الأخلاقية التي تمثل سلوك منظمة ما وتصنع محددات على قراراتها، في حين يرى (Schermerhorn, 2002,p: 48) بأن أخلاقيات العمل تمثل مبادئ مهمة للسلوك المرتبطة بمعايير السلوك الجيد أو غير الجيد أو السلوك الصحيح والسلوك الخطأ في تصرفات الأفراد والجماعة، فيما يعتبرها (Daft, 2003, p:142) أنها مجموعة المبادئ السلوكية والقيم التي تحكم سلوك الفرد أو الجماعة في التمييز بين الصواب والخطأ. وكما يشير (Daft, 2003, P:49) إلى أن هناك ثلاثة مصادر لأخلاقيات العمل المهني بشكل عام هي:

1- القوانين والتشريعات التي تتمثل بالمعايير القانونية الموثقة إذ تتحدد سلوكيات الأفراد والمنظمات والقيم الأخلاقية بتطبيق هذه القوانين والتشريعات.

2- العمليات التربوية والاجتماعية والمعتقدات الدينية التي تستند على القيم المتبادلة والمشتركة بين الأفراد.

3- الاعتقادات الشخصية للفرد التي من خلالها تتحدد المعايير المرتبطة بسلوك الفرد وحريته في التصرف المناسب وفقا لذلك.

ويشير العديد من الكتاب والباحثين بهذا الصدد إلى أن الأخلاقيات تتأثر كثيرا بالقيم والتقاليد الاجتماعية والتشريعات النافذة والعوامل الموقفية، وتحدد علاقات المدير بالأفراد العاملين والأفراد الآخرين خارج المنظمة ذوي المصالح في المجتمع، ومن خلال متابعة تطور الفكر الإداري نجد أن أخلاقيات الإدارة كثيرا ما غيرت من طبيعة العمل الإداري، ففي الماضي كان التركيز على حماية مصالح المالكين والاهتمام بالإرباح في حين أن الاتجاه الحالي يركز على الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة.

أما أخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق والتي حددها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في أكتوبر 1983 والصادرة عن لجنة المجمع الخاصة بمعايير السلوك المهني، والتي تم تشكيلها لإدخال ما تراه من تطوير على المعايير الصادرة عام 1964 وعرفت اللجنة باسم رئيسها Anderson وأصدرت تقريرها عام 1986 متضمنا الدستور الأخلاقي لمهنة المحاسبة والتدقيق (العجمي،2011، ص18-20).

ويرى الباحث أنه في حال توفر الوعي الشامل للعاملين في أي منظمة أعمال من خلال التدريب والوعي المستمر، وتوفير جميع الأدوات المناسبة التي تساعده على العمل في بيئة أخلاقية، بالتالي سينعكس ذلك على أداء الأفراد العاملين وتقبلهم لهذه الإدارة التي يعملون بها، كما أن القيم القوية التي تخلقها وتضعها أي منظمة أعمال تعزز احترامها لدى الجهات التي لها علاقة بها.

2-2 قواعد السلوك الأخلاقي

تمثل قواعد السلوك الأخلاقي القيم الأخلاقية العامة المطلوبة لمهنة التدقيق، مع ربطها بالتزامات ومسئوليات الأعضاء نحو عملائهم وزملائهم والجمهور عامة، وهذه المعايير هي: (العجمي،2011، ص18).

1- الأمانة والنزاهة: بصفتها قيما أخلاقية أساسية يتميز بها العضو، ويستمد الجمهور ثقته من اتصاف العضو بها، وترتبط الأمانة والنزاهة بالتجرد من الانحياز للمصلحة الشخصية وأن يكون العضو محل ثقة العميل ويحفظ أسراره.

2- الموضوعية والاستقلال: ويعني بها التحرر من أية مؤثرات غير مهنية في أداء المدقق لعمله ومراعاة توازن المصالح ولا يحيد عن الحق وأن يكون صادقا.

3- العناية الواجبة: وترتبط بتحسين العمل وإتقانه، وما يتطلبه من الاستمرار في تنمية كفاءته المهنية، وأداء العمل على الوجه الأكمل، أي ترتبط بقيمة " إتقان العمل وكيفية تجويده".

4- مدى وطبيعة الخدمات التي يقدمها: ويرتبط ذلك بقيمة كفاءة العمل والموازنة بين المصالح خاصة للطرف الثالث أو الجمهور.

وهناك عدد من العوامل التي تؤثر في السلوك الأخلاقي لدى مدقق الحسابات، هي:(العامري والغالبي، 2005، ص86-88)

1- البيئة الاجتماعية: تؤثر البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد بدءاً من المنزل مروراً بالأصحاب والعمل على سلوكيات المدقق واتجاهاته وفي قراراته السلوكية، حيث أنها هي البيئة التي تجمع بين المنزل والحي والعمل والمجتمع الذي يعيش فيه، وما يسودها من عادات

وتقاليد ومعتقدات وأحوال اقتصادية واجتماعية وسياسية، والتي تساهم وبشكل كبير في تشكيل سلوك الفرد وتكوين اتجاهاته، إذ تنمو هذه الاتجاهات والممارسات السلوكية، وكذلك تتطور بتطور مراحل النمو التي يمر بها الفرد.

2- البيئة الاقتصادية: تلعب الأوضاع الاقتصادية ومستويات المعيشة للفرد دوراً كبيراً في تشكيل وتكوين الأخلاقيات التي يعمل بها الفرد، حيث أنها تؤدي إلى نشوء طبقات اجتماعية واقتصادية متعددة في المجتمع، الأمر الذي يجعل كل فرد أو مجموعة من الأفراد يتخذون سلوكاً ونهجاً معيناً للوصول إلى الأهداف الفردية أو الجماعية المنشودة.

3- التشريعات: والمقصود بالتشريعات دستور الدولة وكافة القوانين المنبثقة عنه، ونظام الخدمة المدنية، والأنظمة واللوائح الأخرى على مختلف أنواعه، التي تبحث في أخلاقيات العمل من حيث الانتظام بالدوام والتقيد بقواعد الجدارة والاستحقاق، وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وعدم قبول الرشوة ونحوها، ولهذه التشريعات دور كبير في سلوكيات المدقق، حيث أنها توضح ما هو صحيح وما هو خاطئ، وما هي السلوكيات الواجب على المدقق أن يسلكها تجاه العمل الذي يؤديه، كما تلعب قوانين العمل والعمال التي يتم وضعها في من قبل وزارة العمل الدور الكبير في توعية الفرد بالسلوكيات الواجبة له أو عليه كذلك لصاحب العمل للسير على نهج واضح في التعاملات بناءاً على أسس واضحة ومعروفة، وتعد التشريعات من أهم المصادر التي تتحكم في تسيير الإدارة في الوظيفة العامة وتصريف المعاملات وتنفيذ الأوامر، ويشار إلى أن اللوائح والأنظمة والقوانين التي تصدرها إدارات الخدمة المدنية ومكاتب العمل في دول العالم تشكل مصدرا مهما من مصادر الأخلاق في

العمل الوظيفي، وذلك من خلال الضوابط الأخلاقية والقوانين التي تحدد عمل المدقق وسلوكه وحثه على التمسك بالأخلاق الفاضلة والعمل على الارتقاء بالعمل وتقديم خدمة جليلة.

ويرى الباحث بأنه لا يوجد إطار أخلاقي يحيط بتصرفات المدققين خاصة في الحالات المعقدة (المعضلات المعقدة)، لكي يتم توضيح ما هو صحيح أو ما هو خطأ، فمفهوم أخلاقيات العمل المهني يشير إلى معرفة الخطأ والصواب في موقع العمل ومحاولة عمل ما هو صواب وجيد في مخرجات المعلومات المحاسبية التي يقدمها المدققون تجاه ذوي العلاقة بالمنظمة من أصحاب المصالح، وان المنظمات تضع معايير إلى جانب المعايير الذاتية للأفراد والجماعات والتي تعمل جميعها كمحددات للسلوك تجاه مسؤوليات وواجبات العمل.

2-3 قواعد السلوك المهني

تمثل قواعد السلوك المهني الإرشادات التفصيلية التي يجب أن يسير عليها المدقق في عمله حتى يكون ملتزما بالمعايير الأخلاقية العامة، ومن أهمها ما يلي: (العجمي،2011، ص19-20).

1- عدم تشويه أو تحريف الحقائق أو التلاعب بها وعدم التأثر بالآخرين، أو البعد عن الحق عند إصدار قراراته، وترتبط هذه القاعدة بمعيار الأمانة والنزاهة والموضوعية.

2- بذل العناية الواجبة عن طريق التخطيط والإشراف والحصول على البيانات الكافية والملائمة، وترتبط هذه القاعدة بمعيار العناية الواجبة.

3- أن يتأكد من إتباع المبادئ المحاسبية الموضوعة في صورة معايير معتمدة في التطبيق المحاسبي.

4- حفظ أسرار العملاء وعدم إفشائها، ويرتبط ذلك بمعيار النزاهة والأمانة.

5- أن لا يسلك في تحديد أتعابه أساليب تؤثر على استقلاله، مثل الأتعاب المشروطة أو المحتملة.

6- مراعاة كرامة المهنة، فيحظر على العضو القيام بأي عمل يسئ لسمعة المهنة.

7- مراعاة زملاء المهنة، فلا ينافسهم من خلال الإعلانات أو دفع سمسرة أو عمولة للحصول على العملاء، وأن لا يشارك أو يستخدم أشخاصاً من غير أعضاء مجمع المحاسبين والمدققين.

2-4 معايير التدقيق الدولية

تعرف المعايير في مجال التدقيق على أنها " الأنماط التي يجب أن يحتذي بها المدقق أثناء أدائه لمهمته، والتي تستنتج منطقياً من الفروض والمفاهيم التي تدعمها، وعلى هذا الأساس فإن المعيار في مجال التدقيق يمكن أن يمثل " قاعدة عامة ترشد المدقق في سلوكه المهني حتى يمكنه إنجاز عملية التدقيق بالجودة الملائمة، لذلك فإن معايير التدقيق سوف تمثل الأسس المبدئية التي يمكن أن يستند إليها المدقق في سبيل إنجاز المهام المكلف بها، كما أنها تمثل أداة للحكم على جودة عمل المدقق في ضوء مدى توافرها والاعتماد عليها أثناء ممارسة عملية التدقيق (السقا، 2007، ص19).

وقد دعت الحاجة إلى وجود معايير التدقيق لأسباب عديدة منها: (السقا، 2007، ص20)

1. الحاجة للحكم على عمل المدقق وجودته.

2. تحديد الإطار العام لعملية التدقيق أثناء تأدية المهمة.

3. الحاجة إلى أن يكون هناك نظرية للتدقيق تضم ضمن إطارها مجموعة من المعايير المشتقة من مجموعة فروض ومفاهيم، وتحدد في ضوئها الأهداف والإجراءات الخاصة بعملية التدقيق، حيث أن نظرية التدقيق تتكون من " مجموعة من الفروض والمفاهيم والمعايير والأهداف والإجراءات وان كل عنصر من عناصرها يتحدد كنتيجة منطقية " .

4. رغبة المنظمات المهنية في تقليل التفاوت بين المدققين القائم على أساس الأحكام الشخصية لكل مدقق والتي تعد جزءا كبيرا من إجراءات التدقيق، حيث أن سبب تفاوت تلك الأحكام يرجع إلى التباين في القدرات العلمية والتدريبية والمعرفية والمنطلقات الأخلاقية. وعليه فان تبني عدد من المعايير ستكون الأساس الذي يعتمد عليه من قبل المدققين عند أداء مهامهم.

5. تعد معايير التدقيق وسيلة لتقييم الأداء المهني للمدققين كونها الإطار المحدد لبعض المسؤوليات التي يتحملها المدقق وعليه يمكن القول أن درجة الإلتزام بتلك المعايير تتناسب طردياً مع جودة الأداء، فكلما زاد التزام المدقق بهذه المعايير زادت جودة تدقيقه والعكس صحيح.

وتتضمن معايير التدقيق التي أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي ثلاث مجموعات وهي المعايير العامة ومعايير العمل الميداني ومعايير التقرير، وفيما يلي نبذة عنها:

المجموعة الأولى المعايير العامة:

تهتم هذه المعايير بالتأهيل والصفات الشخصية للمراجع وعلاقتها بكفاية ونوعية الأداء المطلوب وبالتالي فإنه على المدقق قبل التعاقد على مهمة التدقيق أن يقرر ما إذا كانت هذه المعايير يمكن تحقيقها واستيفائها عند أداء هذه المهمة. وهذه المعايير هي: (المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين)

1- التأهيل العلمي والعملي: حيث يجب أن يتم فحص القوائم المالية وإجراءات التدقيق من قبل أشخاص لديهم التأهيل العلمي والعملي كمدققين.

2- الاتجاه العقلي المحايد: يجب أن يكون لدى المدقق اتجاه فكري وعقلي محايد ومستقل في كل الأمور المتعلقة بعملية التدقيق.

3- العناية المهنية الواجبة: يجب أن يبذل المدقق العناية المهنية الواجبة والمعقولة عند أداءه لمهمة التدقيق وأعداد والتقرير.

بتحليل هذه المعايير نرى أن هناك العديد من العوامل والتي لها بالغ الأثر في رفع كفاية التدقيق وتتعلق بشخصية المدقق فالتأهيل العلمي والعملي لا يرتبط بمستوى معين من المعرفة والخبرة فقط بل لا بد من رفع مستوى التأهيل من خلال التدريب المستمر والإطلاع على النظريات الحديثة وما يصدر من المجامع العلمية والمهنية في هذا المجال. وأما الموضوعية فهي تمثل حجز الأساس بالنسبة لمهنة التدقيق لذلك تعتبر من أهم المفاهيم التي تعتمد عليها نظرية التدقيق أي أن رأي المدقق لا أهمية له إذا كان المدقق غير مستقل عن عميله.

أما العناية المهنية الواجبة تؤكد انه على المدقق القيام بمهمته بكل إخلاص وأمانة ولكنه قطعا غير معصوم عن الخطأ فهو مسؤول أمام العميل الطرف الثالث عن الإهمال وعدم الإخلاص والأمانة وهذا ما أكدته العديد من القضايا التي طرحت أمام القضاء.

المجموعة الثانية: معايير العمل الميداني

تؤكد معايير العمل الميداني الدولية على الأمور الآتية: (ميالة، 2010، ص128)

1- يجب تخطيط مهمة التدقيق بشكل مناسب وكاف والإشراف الدقيق على أعمال المساعدين.

2- يجب دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية الموجودة بدقة وذلك لتقرير مدى الاعتماد عليها ومن ثم تحديد المدى المناسب للاختبارات اللازمة والتي ستتقيد بها إجراءات التدقيق.

3- الحصول على قدر كاف من أدلة الإثبات من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادفات.

ومن خلال تحليل المعايير السابقة يتبين أن مفهوم معيار الإشراف والتخطيط المناسب يعتمد على مفهوم العناية والمهنية الواجبة وهذا يتطلب التعاقد على عملية التدقيق في وقت ملائم بالإضافة إلى التخطيط المناسب لإجراءات التدقيق العملية أما المعيار الثاني المتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلية فإنه يساعد المدقق على تحديد طبيعة وتوقيت ونقاط الاختبارات للأرصدة في القوائم المالية وبالطبع فإن الفض الذي يفسر ذلك إنما يتمثل في أن نظام الرقابة الداخلية الجيد ينتج عنه معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها إذ أن الخطر الأساسي الذي يتطلب حماية المدقق والذين يعتمدون على رائه يتكون من خلال العملية المحاسبية التي تنتج عنها القوائم المالية أما الخطر الثاني فإنه يتمثل في الأخطاء الجوهرية

التي لا يتم اكتشافها من خلال فحص المدقق أما المعيار الثالث وهو كفاية وصلاحية أدلة الإثبات فيتطلب جمع أدلة إثبات كفاية وتمثل أساسًا معقولاً لإبداء الرأي فيما يتعلق بالقوائم المالية إذ أن الأدلة تدعم كفاية المعايير الأخرى وتعتمد أدلة الإثبات على فرض قابلية التحقيق والتدقيق وتأخذ أدلة الإثبات أشكال وصور مختلفة منها الملاحظات المادية والعمليات الحسابية والمعلومات التي تقدمها الطرف الثالث .....الخ.

المجموعة الثالثة: معايير إعداد التقرير

تؤكد معايير إعداد التقرير على الأمور الآتية: (ميالة، 2010، ص129)

1- يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية أعدت طبقًا لمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

2- يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت خلال الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها في الفترات السابقة.

3- تعبر القوائم المالية بشكل كاف ومناسب عن ما تضمنه من معلومات ما لم يشير التقرير إلى خلاف ذلك.

4- يجب أن يتضمن التقرير رأي المدقق عن القوائم المالية كوحدة واحدة أو قد يمتنع المدقق عن إبداء الرأي وفي هذه الحالة فإن التقرير يجب أن يتضمن أسباب ذلك. فالمعيار الأول من هذه المجموعة يعني ضمنيًا أن المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا تمثل معيارًا مناسبًا يقاس عليه أو يحكم به على صدق وعدالة عرض هذه القوائم أما المعيار الثاني وهو ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا يهدف إلى التأكيد على أن المقدرة على المقارنة بين القوائم المالية للفترات المتتالية لا تتأثر بشكل جوهري بالتغيرات في تطبيق المبادئ أو الطرق

المحاسبية أما المعيار الثالث وهو الإفصاح المناسب يتطلب ضرورة إفصاح المدقق في تقريره عن أية معلومات مالية تعد ضرورية لصدق وعدالة العرض ذلك إذا ما كانت هذه المعلومات حذفت من صلب القوائم أو الملاحظات الملحقة بها بواسطة معديها أما المعيار الرابع التعبير عن الرأي فهو يعد من أكثر المعايير تعقيدًا وأصعبها منالاً فهو يتضمن ثلاثة عبارات هامة هي: (ميالة، 2010، ص130)

أولاً - يجب أن يتضمن التقرير رأي المدقق فيما يتعلق بالقوائم المالية كوحدة واحدة وان المدقق قد يمتنع كليًا عن إبداء هذا الرأي.

ثانيًا - في حال الامتناع عن إبداء الرأي يجب أن يوضح المدقق أسباب الامتناع.

ثالثًا - في كل الأحوال التي يرتبط فيها اسم المدقق بالقوائم المالية فإن تقرير التدقيق يجب أن يتضمن خصائص فحص المدقق ودرجة المسؤولية والتي يتحملها.

ويرى الباحث أن هذه المعايير هي مستويات مهنية لضمان إلتزام مدقق الحسابات ووفائه بمسؤولياته المهنية في قبول التكليف وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق وإعداد التقرير بكفاءة وبذلك فإن إلتزام المدقق بالمعايير المهنية الخاصة بالتدقيق فإنَّه سوف يحقق مستوى جيد من جودة الأداء المهني، غير إن معايير التدقيق المقبولة و المتعارف عليها (GAAS) جاءت عامة ونادراً ما تتناول بالتحديد المشاكل التي تظهر في كل مستويات أداء عملية التدقيق، ولذلك يلعب الحكم الشخصي للمدقق دوراً جوهرياً في تطبيق المعايير على مستويات الأداء.

2-5 الصفات الشخصية لمدقق الحسابات

وهي تمثل مجموعة من المبادئ والقواعد التي تمثل القيم الأخلاقية، وتكون بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني التي يتعين على المدقق التحلي بها عند ممارسة أعماله، وعند تعامله مع زملاء المهنة والعملاء وغيرهم، وفيما يلي بعض الصفات الجوهرية والمؤهلات الفنية التي يجب أن يتحلى بها المدقق: (Fawzy, 2003, p: 5-6)

1- الثقة: ويقصد بها ضرورة شعور المستفيدين من خدمات المدقق بوجود إطار عام للسلوك والأخلاق المهنية، وهي تشمل مجموعة من المبادئ والمعايير التي توفر الضمان والأمان والسلامة في البيانات، وذلك في إطار سلوكيات وأخلاقيات المهنة. وهذه المعايير هي التي توفر إرشادا أكثر تحديدا عن كيفية الوفاء بتلك المبادئ والمعايير (Rezaee,2009, p:134).

2- الأمانة والاستقامة: وهي أن يتصف المدقق بالعدل وأن يتحلى عند قيامه بعمله المهني بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية وأن يتجرد من المصالح الشخصية وألا يخضع حكمه لآراء الآخرين وألا يقوم عن علم بالإفصاح عن المعلومات على غير حقيقتها (Fawzy, 2003, p: 5-6).

3- الموضوعية والاستقلالية: وتعني أن يكون المدقق محايدا وبعيدا عن أي تأثيرات جانبية، ويتمتع باستقلال فكري في جميع ما يتعلق بخدماته المهنية، وألا يكون له أي مصالح متعارضة، وأن يتجنب أي علاقات قد تبدو أنها تفقده موضوعيته واستقلاله عند تقديم خدماته المهنية (William, 2003, p:783).

4- المصداقية: ويقصد بها الثقة في المعلومات التي يقدمها المدقق إلى المجتمع الذي هو في حاجة ماسة إلى صحة المعلومات، والتي تعكس جودة أداءه المهني الدقيق وقدرته على إنجاز عمله بشكل دقيق وبالوقت المناسب، كما تضمن المصداقية مدى الوفاء بالوعود ومراعاة ظروف العملاء، ومدى المعرفة التي يتمتع بها المدققون بأصول العمل المحاسبي ومدى الاحتفاظ بالسجلات والقيود في مكتب التدقيق (عوض، 2004، ص24).

5- النزاهة والشفافية: وتعني أن يتصف المحاسب بالعدل وأن يتحلى عند قيامه بعمله المهني بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية والأمانة والاستقامة في أدائه لواجباته وخدماته المهنية، وأن يتجرد من المصالح الشخصية، وألا يخضع حكمه لآراء الآخرين، وألا يقوم عن علم بالإفصاح عن المعلومات على غير حقيقتها. كما ينبغي على المحاسب ألا يضع نفسه في مواقف تؤثر على حياده أو تجعله يقع تحت تأثير الغير مما يهدد موضوعية حكمه المهني(عوض، 2004، ص24).

6- السرية: وتعني التزام المدققون باحترام سرية المعلومات التي يحصلون عليها عن أعمال العميل، أو رب العمل أثناء قيامهم بعملهم المهني، وعدم إفشاء المعلومات التي توصل إليها من خلال عمله المهني، أو استخدامها لمنفعته الخاصة أو لمنفعة طرف ثالث، إلا بموافقة محددة من أصحاب العلاقة (Rezaee,2009, p:134).

7- الكفاءة المهنية: وتعبر الكفاءة عن قدرة المدقق في استثمار قدراته المختلفة بأفضل صورة واستخدامها الاستخدام الأمثل. والتزامه بمعايير المهنة الفنية والأخلاقية، وأن يسعى على الدوام لتحسين كفاءة وجودة خدماته، وأن يؤدي مسئوليته المهنية على أكمل وجه. والسعي إلى الامتياز في أداء مسئولياته المهنية بكفاءة وإخلاص، مع الاهتمام بمصالح

العملاء أفضل اهتمام وبما يتفق مع مسئولية المهنة تجاه المجتمع بصفة عامة. وتنقسم الكفاءة المهنية للمدقق إلى مرحلتين مستقلتين هما اكتساب الكفاءة المهنية والمحافظة على الكفاءة المهنية (Fawzy, 2003, p: 6).

ويضيف (المطارنة، 2006، ص81) إلى إن عملية التدقيق الخارجي لمنظمات الأعمال تعتبر من العمليات المتكررة لكونها إلزامية، لذا كان لا بد من تمتع المدقق ببعض الصفات التي تمكنه من أداء عمله بالشكل المطلوب وبالطريقة التي تضمن الارتقاء بالمهنة إلى المستوى المطلوب من قبل شريحة المتعاملين معها، فيما يلي عرض لبعض هذه الصفات:

1- يجب ان يكون المدقق كتوماً بحيث لا يفشي أسرار العميل أو يستخدم المعلومات المالية التي إطلع عليها أثناء تنفيذ عملية التدقيق لفائدة منظمة آخرى.

2- يجب أن يكون صبوراً.

3- يتوجب أن يكون عقلاني عند قبوله لعملية التدقيق، إذ يتوجب ان ترتكز عملية القبول إلى عدة مؤشرات منها الوقت والجهد المتوقع ان يبذله فريق التدقيق وحجم المكتب وطبيعة تعاملاته ونطاقها. لذا كان من الضروري إجراء دراسة للعميل المتوقع للتأكد من مدى صحة أنظمة الرقابة الداخلية، كما يتوجب عليه التعرف على طبيعة عمل العميل ليتسنى له وضع الإجراءات الملائمة لعملية التدقيق، والتي تضمن تحديد مواطن الضعف وتقديم التوصيات الملائمة لحلها ومعالجتها، لذا فإن قبول عملية التدقيق يجب ان تكون مسبوقة بإقتناع المدقق.

4- أن يكون اميناً وواقعياً وان يكون مستقلاً في رأيه، وان يكون يقظاً حاضر البديهة.

5- أن يكون نطاق عمل المدقق ضمن مجال تخصصه.

6- يجب ان يتمتع المدقق بصفة التجديد والتحديث المستمر بحيث يواكب كل ما هو جديد يطرأ على مستوى المهنة والحقول ذات الصلة.

2-6 ماهية القوائم المالية

ينظر إلى القوائم المالية على إنها جزء من منظومة الافصاح المالي المتكونة من قائمة الدخل، وقائمة التغيرات في حقوق الملاك، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة المركز المالي، والإيضاحات المتممة للقوائم المالية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم، والتي يلقى على عاتق ادارات المنظمات اصدارها عند انتهاء الفترة المالية، وتجدر الاشاره الى القول الى ان منظومة الافصاح المالي قد تتضمن اصدار جداول ومعلومات إضافية مرافقة مبنية على القوائم المالية أو مشتقة منها ويكون من المتوقع أن تقرأ معها (علي، 2004، ص 37).

بناءً على ما تقدم، يمكن تعريف القوائم الماليه على انها " اداة محاسبية يستخدمها المحاسبون لإظهار نتيجة نشاط المؤسسة، او مركزها المالي عن فتره مالية سابقة، او توقع هذه النتيجة والمركز المالي عن فترة مالية لاحقة"(القاضي، 2010، ص 200).

كما يمكن تعريفها على انها " اداه لتوصيل نتائج القياس والنشاط المحاسبي لتحقيق اهداف المحاسبه المالية، فهي ليست نقطة بداية في العمل المحاسبي بل هي العمل النهائي لعمليات القياس المحاسبي لفترة زمنية معينة" (قللي، 2003، ص 17).

ويرى الباحث ان القوائم المالية عبارة عن اداة قياس تعبر عن نشاط المنظمة لفترة زمنية معينة من خلال ما تصوره هذه القوائم من ارقام ذات دلاله تساعد مستخدميها سواء كانوا داخليين كالإدارة والملاك، او خارجيين كالمستثمرين والمساهمين وأصحاب ذوي المصالح الاخرى في بناء قرارات رشيدة كل حسب اهتمامه.

2-7 أهداف القوائم المالية

تُعد القوائم الماليه اداة لتوضيح انجازات الادارة باعتبارها الوكيل عن اصحاب ذوي المصالح ومكلفه بإدارة اموالهم، وإن الهدف من اعداد القوائم الماليه يتمحور حول خدمة المستثمرين وأصحاب ذوي المصالح، وذلك من خلال ما تقدمه من معلومات مالية توجههم كل حسب اهتمامه في تقييم الاداء وزيادة مقدرتهم التنبؤيه بأوجه الانشطة المختلفة، وإجراء المقارنات اللازمة، وما يتمخض عنها من نتائج تبين حسن استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة (نشوان، 2004، ص 58).

وقد ورد في تقرير لجنة معايير المحاسبه الدوليه أن القوائم المالية تلبي حاجة المعلومات لدى غالبية قراء القوائم المالية، إلا انها لا تلبي احتياجاتهم الاقتصادية لكونها تمثل معلومات تاريخيه عن فترة سابقة، فضلا عن كونها لا تحتوي على معلومات غير مالية، ومن ناحية اخرى تعتبر القوائم الماليه احد الدعائم الرئيسة في توجيه المستثمرين نحو اختيار البديل الاستثماري الانسب. ويشير (الدهراوي، 2006، ص 34-35) إلى إن القوائم المالية تهدف الى تحقيق ما يلي:

1- تقديم معلومات لاتخاذ القرارات: يتمثل الهدف العام للقوائم المالية بتوفير المعلومات الضرورية لدعم بناء القرارات المختلفة من قبل مستخدميها، إذ تعد بنود القوائم المالية بصورة تتسق والصفات النوعية للمعلومات المحاسبية (الموضوعية او الحيادية، والاعتمادية، والقابلية للمقارنة، والملائمة، والأهمية النسبية)، لضمان تحقيق الفائدة المرجوة من اعدادها والمتمثلة في توظيف ما تصوره من معلومات مالية لتلبية احتياجات المدنيين والدائنين والموظفين والإدارة وذوي المصالح المختلفة كل حسب اهتمامه.

2- تقديم المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية: يسعى المستثمرون والدائنون وبصورة مستمرة الى تحديد التدفقات النقدية المستقبلية والمخاطر المصاحبة لتحقيقها لتحديد نسبة العائد المتوقع على المبالغ المستثمرة، وذلك لبناء قرارات الاستثمار والإقراض، وعليه يستند هؤلاء في بنائهم لقراراتهم على ما يتم عرضه من معلومات متعلقة بالتدفقات النقدية لتحقيق رؤية مستقبلية افضل للبدائل الاستثمارية المتاحة، اذ يسعى المستثمر وبشكل دائم الى اختيار الاستثمار الذي يضمن له استرداد المبالغ الاصلية المستثمرة مضافا اليها نسبة من ما يتوقعه من عائد على شكل توزيعات نقدية او زيادة في قيمة الاستثمار الاصلي عند البيع، في حين يسعى الدائنون الى استرداد قيمة ما تم اقراضه مصحوبا بالعائد المتوقع على شكل فوائد.

3- تقديم معلومات عن موارد المنظمة وأداءها: يحرص معدو القوائم المالية على الالتزام بما نصت عليه القوانين والتشريعات المحاسبية القاضية بعرض المعلومات المالية بطريقة يسهل على مستخدميها فهمها، ولتحقيق هذه الغاية تنفرد الميزانية العمومية بعرض البنود المالية التي تصور ما تمتلكه المنظمة من اصول وما عليها من التزامات، في حين تصور قائمة الارباح والخسائر نتائج الاعمال السنوية للمنظمة، لتنفرد قائمة التدفقات النقدية بعرض

البنود النقدية الناتجة من العمليات الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية مبينة ما يتم الحصول عليه وما يتم صرفه من تدفقات نقدية. ومن ناحية اخرى فان القوائم المالية تستخدم للحكم على أداء المنظمة، وذلك من خلال اجراء دراسات مقارنة لسنوات سابقة ومع شركات بديلة من نفس القطاع لمعرفة موقفها المالي والتنافسي بغية اتخاذ كل ما يلزم لقيادتها نحو الهدف المنشود بكفاءة وفاعلية.

2-8 التقرير عن القوائم المالية

بعد الإنتهاء من عملية التدقيق، يلجأ فريق التدقيق إلى تلخيص ملاحظاتهم وإقتراحاتهم لإعطاء رأي فني إنتقادي محايد حول مدى عدالة تمثل القوائم المالية، حيث يعتبر التقرير أحد الركائز الأساسية التي يستخدمها ذوي المصالح الموجه إليهم التقرير في بناء قراراتهم المختلفة. وفي هذا السياق تجدر الإشارة ألى ان كلمة " تقرير" (Report) اتت لتحل محل كلمة "شهادة" (Certificate) والتي كانت مستخدمة في الماضي للتعبير عن رآي المدقق، مشيراً إلى ان سبب التحول يرجع إلى ان الشهادة تعتبر إعلاناً كتابياً عن حقيقة أو واقعة، وبالتالي فهي لا تعطى إلا إذا وصل المدقق إلى درجة اليقين، لذا فإن كلمة " تقرير" تعتبر أدق لوصف ما يقوم به المدقق وخاصة في ظل وجود بنود مالية تخضع لتقديرات شخصية مثل الإستهلاكات والمخصصات، كما إن إرتكاز عملية التدقيق على العينات الإحصائية لا ترتقي بالمدقق إلى درجة اليقين ليشهد بصحة المعلومات المالية، أما بالنسبة إلى كلمة رأي فهي جزء من الشهادة والتقرير لأنها تحتوي على عناصر آخرى بالإضافة إلى

رأي المدقق حول مدى عدالة تصوير القوائم المالية. وبشكل عام يجب أن يمتثل المدقق إلى المعايير التالية لإعداد التقرير وبالشكل المطلوب: (عبدالله، 2012، ص 90-92)

1- معايير إعداد التقرير: (عبدالله، 2012، ص 90)

أ- يجب ان يبين التقرير فيما إذا تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ب- يجب ان يبين التقرير مدى الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها للفترة التي تغطيها عملية التقرير، لضمان سلامة عمليات المقارنة للقوائم المالية لنفس المنظمة ولمشاريع آخرى تحتكم لنفس المبادئ.

ج- تعتبر البيانات المالية معبرة وذات مضمون إعلامي يقيس الوقائع الاقتصادية بصورة عادلة ما لم يشير التقرير إلى خلاف ذلك. كما يتوجب على المدقق الإشارة في تقريره إلى أية ملاحظات إضافية يتوجب الإفصاح عنها ومن شانها ان تزيد من مدى كفاية وصحة المعلومات المحاسبية لتخفيض احتمالية إرتكاب ممارسات مضللة.

د- أن يتضمن التقرير رأي المدقق عن القوائم المالية، وفي حالة الإمتناع لأي سبب كان يتوجب عليه ان يقوم بتبرير موقفه لإخلاء مسؤوليته أمام مستخدمي القوائم المالية.

2- أركان التقرير الشكلية: (عبدالله، 2012، ص 91)

أ- يجب ان يكون التقرير في وثيقة مكتوبة، وأن يكون التقرير خطياً موجهاً للهيئة العامة، وعليهم أو من ينتدبونه ان يتلو التقرير أمام الهيئة العامة.

ب- يجب ان يكون التقرير موجهاً إلى الهيئة العامة للمساهمين وليس إلى فئة أو جماعة معينة دون غيرها، وذلك لكون المدقق وكيلاً عنهم، فيوجه التقرير عادة إلى المساهمين باستخدام العبارة " حضرات المساهمين" أو " إلى مساهمي شركة .... ".

ج- يجب ان يتضمن التقرير الفترة المالية التي تمثلها القوائم المالية.

د- يجب ان يكون المدقق مؤرخاً بتاريخ إنتهاء عملية التدقيق أو تاريخ نهاية العام المالي للمشروع، كما يتوجب ان يكون مصاغاً بطريقة سهلة ومفهومة للجميع، وان يتضمن محتواه على عبارات قاطعة لا تحتمل أكثر من معنى.

ويشير (جربوع، 2002، ص 84) أنه ولتوفير فهم أوسع عن طبيعة المعلومات التي يتضمنها تقرير المدقق، يتوجب فهم مسؤولية كل من الإدارة ومدقق الحسابات في إكتشاف الأخطاء والغش وذلك على النحو الآتي:

أولا: مسؤولية الإدارة: إن مسؤولية الإدارة منع وإكتشاف الغش تقع على عاتق الشركة محل التدقيق، إذ تلجأ الإدارات المختلفة عادة إلى إتباع إستخدام أنظمة معلومات محاسبية ملائمة لطبيعة النشاط، كما تلجأ إلى تصميم نظام رقابي داخلي يساعد في الحد من هذه الممارسات إذ تم الإمتثال إليه أثناء تنفيذ الأنشطة المختلفة.

ثانيا: مسؤولية المدقق: لا يعتبر المدقق مسؤولاً عن منع وإكتشاف الغش والخطأ، إلا ان عملية التدقيق قد تعتبر رداعاً لمثل هذه الممارسات، إذ أوجبت القوانين والتشريعات التي يحتكم إليها المدقق بإن يقوم بالتقرير عن مثل هذه الممارسات في حال إكتشافها. لذلك تنحصر مسؤولية المدقق عن هذه الممارسات في حال عدم بذل العناية المهنية اللازمة أثناء تنفيذ عملية التدقيق.

وبشكل عام قد تكون الحالات التالية من الأسباب التي تزيد من إحتمالات التلاعب والغش بالنسبة لمدقق الحسابات: (المطارنة، 2009، ص 154-155)

1- عدم إمتثال الإدارة إلى معايير النزاهة والأمانة.

2- وجود عمليات غير عادية في الشركة محل التدقيق.

3- الظروف الداخلية والخارجية التي قد تشكل ضغوطاً على إدارة الشركة محل التدقيق.

4- وجود مشاكل تعترض المدقق في الحصول على أدلة وقرائن التدقيق الكافية.

ومن هنا يمكن القول بإن مسؤولية المدقق تنحصر في تقليل حدوث الإخطاء وفرص الغش والممارسات غير المنظمةة عن طريق تقديم توصيات ومقترحات تساعد الإدارة في الحد من هذه الممارسات.

ونتيجة لتزايد الإنتقادات الموجهة لمدققي الحسابات بخصوص مسؤولياتهم عن إكتشاف الخطأ والغش، فقد صدر في عام (1988) نشرة معايير التدقيق رقم (53) والتي إختلفت عن نشرة معايير التدقيق رقم (16) لكونها تبنت مدخلاً إيجابياً بدلاً من طابعاً إيجابياً، حيث تتطلب من المدقق تخطيط عملية التدقيق بهدف توفير تأكيد معقول عن إمكانية إكتشاف الأخطاء والغش، وذلك من خلال ممارسة درجة من الشك المهني تؤهله لإعطاء توصيات ومقترحات تساعد الإدارة في الحد من مثل هذه الممارسات (غالي، 2001، ص 23-24).

ومن ناحية آخرى فقد أصدر مجلس معايير التدقيق (Auditing Standard Board – ASB-)، صيغة مبدئية تتعلق بعمليات الإحتيال عند تدقيق القوائم المالية، حيث تضمن إرشادات بهذا الخصوص مثل: (المطارنة، 2009، ص 157)

1- تقييم مخاطر الغش أثناء التخطيط لعملية التدقيق.

2- الإستجابة لنتائج تقييم المخاطر المحتملة وآخذها بعين الإعتبار عند وضع الإختبارات اللازمة لتنفيذ عملية التدقيق.

3- التقرير عن الغش المكتشف والمشتبه به.

4- توثيق إجراءات تقييم مخاطر الغش.

وبناءاً على ما تقدم يمكن القول بإن مسؤولية المدقق تنحصر في إكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تؤثر على نتائج أعمال الشركة محل التدقيق ومركزها المالي، حيث تنص الفقره المتعلقة بنطاق التدقيق في تقرير المدقق على ما يلي:" لقد كان تدقيقاً وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إن تلك المعايير تتطلب تخطيط وإنجاز عملية التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بإن القوائم المالية لا تحتوي على أخطاء جوهرية" (جربوع، 2003، ص230).

2-9 التلاعب بالقوائم المالية

تعتمد الأساليب الإبتكارية على مجموعة من التقنيات المبتكرة تهدف بمجملها إلى إحداث تجميل صوري للقوائم المالية، وذلك للحصول على تأييد ذوي المصالح من خلال الإرتقاء بنود القوائم المالية إلى تطلعاتهم. مما يعني بالضرورة تحوير واقعية ما تقدمة القوائم المالية. لقد ساهمت هذه الممارسات بإستحداث أثراً مالياً ضخماً أعتبر أحد الأسباب الرئيسية في إنهيار كيانات إقتصادية ضخمة مثل (Worldcome) و (Xerox) و (Enron) و

الشركة الايطالية (Pramalat). لذلك فقد إتجهت الجهات المختلفة المعنية بالعمل المحاسبي من إدارات الشركات المختلفة والهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة، بالإضافة إلى الباحثين والمختصين، لإيجاد تقنيات جديدة تساعد في الحد من الممارسات المحاسبية الإبتكارية، وبالتالي إضفاء نوع من الموثوقية والمصداقية على مضامين القوائم المالية (دهمش وأبو زر، 2005، ص2).

لعل وجود جهات إشرافية رقابية تعمل جنباً إلى جنب مع إدارات الشركات المختلفة قد ساهم في الحد من الممارسات الإبتكارية، نظراً لما تقدمه هذه الجهات من مساعدات تمثلت بمراجعة السياسات المحاسبية المستخدمة وفرض السياسات والإجراءات للعمل الرقابي المحاسبي وتقديرات الإدارة (درويش، 2009، ص2).

ومن ناحية آخرى فقد قامت الجهات والهيئات الرسمية بسن العديد من القوانين والتشريعات الرامية إلى ضبط الممارسات الإبتكارية للحفاظ على حقوق ذوي المصالح من خلال حفاظها على ممتلكات إستثمارتهم في الشركات المختلفة. إذ تم فرض العديد من القوانين والسياسات والإجراءات الوقائية الملزمة للشركات وذلك لتجنب الآثار السلبية لهذا النوع من الممارسات، ومن الأمثلة على ما عرف بالولايات المتحده بقانون Sarbanes-Oxley لعام 2002 (خليفه، 2003، ص 123).

بناءاً على ما تقدم يمكن القول بأن وجود قوانين وتشريعات وسياسات وإجراءات تحكم العمل المحاسبي وبطريقة تحد من الممارسات الإبتكارية قد أصبحت ضرورة ملحة، وذلك لوجود العديد من الممارسات المضللة والتي يمكن بموجبها تطويع بنود القوائم المالية حسب الحاجة لمقابلة تطلعات الإدارة وذوي المصالح. لقد اشارت الدراسات السابقة إلى هذه

الممارسات تحت عنوانين مختلفة مثل التلاعب المحاسبي، إدارة الأرباح، تمهيد الدخل، والتي بمجملها تهدف إلى التلاعب الرقمي (Accounts Manipulation) في بنود ما تصوره القوائم المالية عن طريق إدخال حركات وهمية (Dummy Accounting Transactions) لأنظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة، واستحداث آلية معينة لإخفائها، مما يؤدي إلى تصوير قوائم مالية لا يعكس محتواها الإعلامي الواقع الفعلي للمنظمة (&Stolowy .(Gaetan, 2003, p:3

فالمحاسبة الإبداعية هي لجوء الشركات إلى استغلال الثغرات الموجودة في الأساليب والبدائل المحاسبية المتوفرة لتحسين صورة الشركة في أعين مستخدمي المعلومات المالية والمحاسبية حتى وإن كان على حساب الحقيقة، وهو مصطلح عام أطلقه نقّاد ومحللو الأسواق المالية في وصف ممارسات ووسائل التضليل المستخدمة من قبل الشركات. ويرى آخرون أن المحاسبة الإبداعية "بعض أو كل الخطوات المستخدمة لممارسة لعبة الأرقام المالية متضمنة الاختيار التعسّفي لتطبيقات المبادئ المحاسبية، والاحتيال في التقرير المالي وأي خطوات أخرى متخذة في سبيل إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل"، وأنها عملية يستخدم فيها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية في التلاعب في الأرقام الواردة في حسابات الشركات" .(Amat, 2004, 1210)

بناءاً على ما تقدم، يمكن القول بأن السلوكيات المترجمة عبر الممارسات التي تنتهجها الإدارات المختلفة مستمدة من مجموعة عناصر، يُعتبر المحتوى المعلوماتي الذي ينقله مضمون نظرية الوكالة إحداها، لذا فقد تتعمد الإدارة إلى نشر قوائم مالية ينقل محتواها الإعلامي معلومات من شأنها أن تزيد من قدرة مستخدميها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية،

في حين قد تلجأ الإدارة إلى التلاعب بما يتم نشره من معلومات مالية بغية تحسين صورتها أمام الملاك وذوي المصالح.

وقد تعددت التعاريف التي تناولت المحاسبة الإبداعية، وإن المعنى الظاهري لمصطلح محاسبة الإبداع يبدو من الوهلة الأولى أنه نوع جديد من أنواع المحاسبة، إلا أنه ظهر بشكل أساسي من قبل المهنيين والمحللين الماليين في الأسواق المالية ليشير إلى أن المحاسبة تتضمن إبداعا في التحايل والتلاعب وتضليل المستثمرين ومستعملي المعلومات المحاسبية والمالية، وبالتالي لا يوجد في حقيقة الأمر تأصيل وتنظير علمي لهذا النوع من المحاسبة، لأنه ظهر أساسا من خارج الوسط الأكاديمي للمحاسبة، فمنهم من عرفها على أنها" العملية التي يستخدم فيها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية للتلاعب بالأرقام المعروضة في حسابات منشآت الأعمال (Phillips etal, 2003, p:491).

يعد مصطلح المحاسبة الإبداعية من المصطلحات التي تستخدم في تحسين صورة المشروع تحسينا صوريا، وذلك من خلال إظهار ربحية غير حقيقية، أو مركز مالي غير حقيقي للمشروع، لأهداف متعددة منها الحصول على تسهيلات ائتمانية من البنوك التجارية، لاسيما إذا كانت هذه المشروعات متعثرة وتخشى أن لا تؤهلها ربحيتها الحقيقية ومركزها المالي الحقيقي للحصول على مثل هذه التسهيلات. ويتمثل الإبداع المحاسبي في تقديم المعلومات المحاسبية في شكل معلومات ذات جودة عالية، يمكن للمستفيدين من حسن استخدامها ويجعل المستفيدين يبحثون دائما عنها ويرغبون في الحصول عليها مما يضفي عل زيادة قيمة هذه المعلومات (محمود، 2008، ص5).

وتعرف المحاسبة الإبداعية بأنها عبارة عن الإجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية، باستخدام خيارات وممارسات المبادئ المحاسبية، أو أي إجراء أو خطوة باتجاه إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل، أي استخدام أساليب أو طرق أو إجراءات أو مفاهيم أو معايير أو نظريات جديدة غير مألوفة يمكن استخدامها لتفسير أو تحليل أو حل مشكلة محاسبية تواجه الإدارة، حيث يتمتع المحاسب المبدع بقدرات مميزة (مرازقة وبوهرين، 2010، ص5).

كما عُرفت على إنها " الإجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية، من خلال الاستفادة من الخيارات والمبادئ المحاسبية، وأي إجراء أو خطوة باتجاه إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل " (Mulford & Comisky, 2002, p:13).

كما يتمثل الإبداع المحاسبي في التجديد والتطوير في طرق توفير المعلومات لاتخاذ القرارات، وهو يتضمن العناصر التي يشملها النظام المحاسبي كالموارد البشرية (المحاسبين) عن طريق اختيارها وتدريبها ورفع كفاءتها، كما يتضمن الإبداع المحاسبي جانب الموارد المادية كالتجهيزات الآلية والبرمجة المالية والمحاسبية اللازمة للأداء المحاسبي المتطور (عجيلة، 2009، ص178).

ويرى (Belkaoui) أن المحاسبة الإبداعية تُستخدم لإظهار النتائج المالية المُعده مِن قِبل المُحاسب بصورة أفضل مما هي عليه أصلاً، أي إنها عملية تحويل الأرقام المحاسبية من وضعها الحقيقي إلى ما ترغب فيه الإدارة بإستخدام العديد من الوسائل للتأثير في الدخل المحاسبي (Belkaoui, 2004, p:59).

ومن خلال التعاريف السابقة فانه يمكن النظر إلى مفهوم المحاسبة الإبداعية من زاويتين: الأولى إيجابية وتتمثل في إيجاد حلول وإجراءات محاسبية غير مألوفة تساعد على اتخاذ القرارات، كما يمكنها أن توفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية مفيدة ومجدية لمستعمليها، وتعمل على التجديد والتطوير في الطرق والإجراءات المحاسبية. أما الثانية فهي سلبية وتتمثل في إتباع الحيل وأساليب التغليط والتلاعب بالأرقام من أجل إظهار وضعية معينة تخدم مصالح أطراف معينة أو إخفاء حقائق معينة. كما يتضح من مجمل التعريفات التي تناولت المحاسبة الإبداعية سابقة الذكر، أن هناك قواسم مشتركة يمكن تلخيصها بالآتي:

1- المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة.

2- ممارسات المحاسبة الإبداعية تعمل على تغيير القيم المحاسبية الحقيقية إلى قيم غير حقيقية.

3- ممارسات المحاسبة الإبداعية تنحصر في إطار المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي فهي ممارسات قانونية.

4- أن ممارسي المحاسبة الإبداعية، غالباً ما يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها وتحويرها بالشكل الذي يرغبون فيه.

ويعرف الباحث المحاسبة الإبداعية على إنها عملية التلاعب بالأرقام المحاسبية وإتباع بعض الحيل والأساليب المحاسبية لجعل الشركة المساهمة تبدو بشكل وصورة أفضل من الواقع، وذلك من خلال الأخذ بمزايا الغموض في بعض القواعد واختيار ممارسات الإفصاح والقياس من بين هذه القواعد لتغيير القوائم المالية مما هي عليه لتصبح بالصورة

التي يرغبها معدو هذه القوائم، سواء كان ذلك من حيث قوة مركزها المالي أو حجم أرباحها الصافية أو وضعها التنافسي والمالي والتشغيلي.

2-10 الغش والاحتيال المالي

وباستعراض قواعد العمل الأخلاقية، فان الغش يحتوي من سلوكيات ينافي تنفيذها القوانين والتشريعات والأعراف المعمول بها، والمبادئ والمرتكزات الدينية، والسياسات الحكومية والمسؤولية الإجتماعية التي يحتكم إليها قطاع الأعمال، إذ يعود عدم إمتثال هذه السلوكيات والأساليب إلى ما هو مألوف ومقبول للمعنى الضمني الذي ينقله تعريف الغش والاحتيال، وعليه يمكن تعريفه على أنه " الإستغلال الشخصي والمتعمد للفرص المتاحة المتأتية من خرق القواعد والمعايير التي تمثلها القوانين والتشريعات والأعراف التجارية التي تحكم تنفيذ المعاملات الإقتصادية العادلة" (Allen, 2004, P:28)

كما يمكن تعريف الغش والاحتيال على أنه " إستخدام الأساليب الملتوية من خداعٍ وتلاعب وتضليل للوصول الى منفعة دون وجه حق "، وعليه يمكن تعريفه من الناحية الإدارية والمالية على أنه " التحريف المتعمد أو الحذف المقصود لبعض العمليات الإقتصادية وبشكل يضمن إحداث التغيير المطلوب في بنود القوائم المالية"، (عبد الوهاب، 2009، ص 76).

في حين أشار المعيار الدولي رقم (240) إلى الغش والاحتيال على أنه " فعلاً مقصوداً من قبل شخص أو أكثر في الإدارة، وأولئك المكلفون بالرقابة والموظفون، أو أطراف

خارجية، ويتعلق هذا الفعل بإستخدام الخداع من أجل الحصول على مصلحة غير عادلة أو قانونية، عن طريق إنتاج قوائم مالية يغاير مضمونها الواقع الفعلي لمنظمة الأعمال".

وتجدر الإشارة إلى أن الغش والاحتيال المحاسبي يشير إلى التلاعب والتزييف أو تعديل السجلات والمستندات وإختلاس الأصول وحذف تأثير بعض المعاملات الإقتصادية من دفاتر منظمة الأعمال، كما يشير إلى تسجيل معاملات وهمية أو سوء تطبيق للسياسات المحاسبية، وعليه يمكن القول بأن إهتمام المدقق منصب على كشف أية ممارسات من شأنها أن تؤدي إلى تحريف في واقعية بنود القوائم المالية. ومن ناحية أخرى فقد أشار المعيار الدولي رقم (240) إلى إن الخطأ عبارة عن " تحريفات غير مقصودة في التقارير المالية، كخطأ جمع البيانات أو معالجتها، أو تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو التفسير الخاطئ للحقائق، أو قد يعزى إلى الخطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمتعلقة بالقياس والإعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح (دليل الإتحاد الدولي للمحاسبين لعام 2001، معيار رقم 240، ص 181).

كما عرف الخطأ على إنه " الفعل غير المتعمد الذي لا يرتكب بناءاً على تصميم سابق، وإنما يقع بسبب جهل أو عدم دراية موظفي قسم المحاسبة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أو بسبب التقصير والإهمال في أداء أعمالهم (عبدالله، 2000، ص37).

في حين اتجه البعض في تعريفه للخطأ على أنه " ذلك الفعل الذي يؤدي إلى إرتكاب أخطاء محاسبية وكتابية في السجلات والتقارير المحاسبية التي يستند إليها لإنتاج القوائم المالية، نتيجة خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية أو نتيجة النسيان أو تفسير مغلوط لبعض الحقائق عند إعداد القوائم المالية (شداد، 2000، ص 29).

وبناءاً على التعاريف السابقه للغش والخطأ فإنه يمكن النظر إلى الغش على أنه الإحتيال بحد ذاته، إذ يمكن تقسيمه إلى قسمين رئيسين، الأول يعنى بالتلاعب في الحسابات بهدف إظهار معدلات إنجاز مرتفعة في حين يعنى الثاني بإخفاء المعاملات الوهمية التي ساهمت في إظهار نتائج مالية تغاير الواقع الفعلي، في حين يمكن النظر إلى الخطأ على أنه إرتكاب لأفعال غير مقصودة ذات تأثير غير مرغوب على نتائج القوائم المالية، مما يعني بالضرورة إلى أن معيار التفرقه بين الغش والخطأ ينسب إلى نية مرتكبه، فإن كان قاصداً أو متعمداً يعتبر غش وعكس ذلك يعتبر خطأ.

وخلاصة القول ، يمكن النظر إلى التلاعب أو الغش والإحتيال على أنه تحريف لواقع الأرقام المحاسبية أو ما يعرف بالتلاعب الرقمي (Accounts Manipulation) والذي يمكن تعريفه على أنه " حرية الإدارة في إختيار السياسة المحاسبية وتصميم معاملات محاسبية وهمية وفقاً لها، من شأنها إستحداث أثر مرغوب الثروات من المنظمة إلى المجتمع بإستخدام آليه إجتماعية مثل (النظام الضريبي، السياسات النقدية والمالية، الجمعيات الخيرية) وهو ما يعرف بالتكاليف السياسية، أو عند إنتقال الأموال من المقرضين إلى المنظمة (تكلفة رأس المال)، أوحتى عند إتخاذ القرارات اللازمة لتعويض الإدارة (خطط التعويضات) .

أما أنواع الغش الاحتيال فتقسم إلى ما يلي: (لطفي، 2005، ص 60)

1-غش وإحتيال العاملين: يتضمن هذا النوع من الغش، سرقة موارد المنشأه والتي عادة ما تكون مصحوبة بإخطاء متعمدة بالسجلات المحاسبية ترمي إلى إخفاء ما تم سرقته من موارد.

2-غش وإحتيال الإدارة: يتضمن هذا الغش قيام الإدارة بتوجيه القائمين على إنتاج القوائم المالية لتحريف وتحوير بنود ما تصوره هذه القوائم بهدف الظهور بالمظهر الحسن أمام ذوي

المصالح عن طريق تحوير الأرقام الظاهرة في قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية والأرباح والخسائر، هذا وقد يحصل هذا النوع من الغش في ظل وجود أنظمة رقابية جيدة، وذلك بسبب تجاوز الإدارة للتعليمات واللوائح الداخلية لتلبية إحتياجاتها، لذا فقد تم الإشاره إليه بما يعرف ب (Occupational Fraud) .

3- الغش الناتج عن تحريفات مرتبطة بإعداد قوائم مالية مضللة: ينتج هذا النوع من الغش نتيجة إتباع أساليب تهدف بمجملها إلى خداع مستخدمي القوائم المالية عن طريق إنتاج قوائم مالية مضللة، ومن الأمثلة على هذه الأساليب ما يلي:

- معالجة أو تعديل أو تزييف السجلات المحاسبية التي يستند إنتاج القوائم المالية إليها.
- العرض الخاطئ أو الحذف المتعمد لإحداث وعمليات من المقترض أن تصورها القوائم المالية المنتجة.
-التطبيق الخاطئ للسياسات والإجراءات المحاسبية المعمول بها وعدم الإلتزام بعملية الإفصاح المحاسبي بالطريقة التي تمليها القوانين والتشريعات التي يحتكم إنتاج القوائم المالية إليها.

4- الغش الناتج عن تحريفات تتعلق بسوء إستخدام الأصول: وتضمن سوء إستخدام الموارد الإقتصادية الخاصة بالشركة مثل سرقتها أو إستغلالها أو إختلاسها، ويشمل ذلك:

-إختلاس المتحصلات النقدية أو سرقة المخزون.
- تواطؤ موظفي الشركة مع طرف آخر لسرقة أصولها.

ويشير (Sarna, 2010, 15) إلى وجود دوافع تكمن وراء التلاعب في القوائم المالية لعل من أهمها الجشع والإفتقار لنظام رقابي مؤسسي وهي تعتبر من أهم المحفزات والدافع التي تقود معد القوائم المالية إلى تحوير واقعيتها، وذلك في ظل توفر ظروف ملائمة تحث على إرتكاب ممارسات غير مشروعة يمثلها مثلث الإحتيال والمكون من الحافز (Motive)، الفرصة (Opportunity)، والتبرير (Rationalization)، والشكل رقم التالي رقم (2-1) يوضح ذلك.

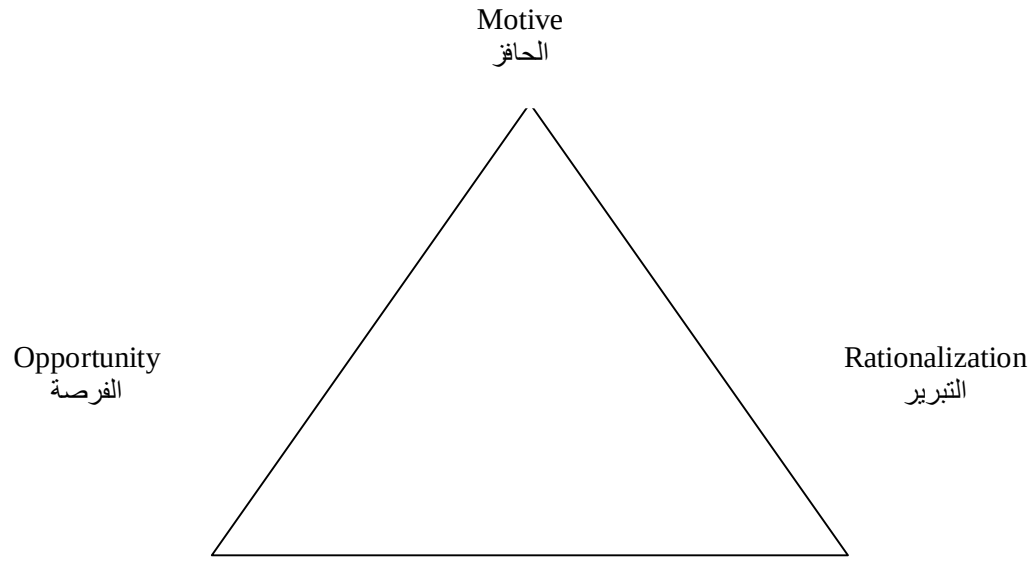

الشكل (2-1)

مثلث الإحتيال

المصدر:

Balaciu Diana, & Bogdan Victoria, & Vladu Alina , (2009), p: 174.

ويؤكد (خليفة، 2003، ص 130) أن ذلك ما أشار إليه معيار التدقيق الأمريكي رقم (99) في فقرته رقم (7)، إذ بينت إن إرتكاب معدي القوائم المالية لممارسات غير مشروعة يتوقف على ثلاثة عناصر أصطلح على تسميتها بمثلث الإحتيال (Fraud Triangle)، وفيما يلي توضيح لهذه المكونات: (خليفة، 2003، ص 130-134)

أولا: الحافز (Motive)

يتكون الحافز نتيجة ضغوط يتعرض لها المرء، ففي بيئة الأعمال تعتبر البيئة الخارجية والداخلية التي يتعايش معها معدي القوائم المالية وما تفرزه من معطيات مهنية وتنظيمية الحافز الرئيسي لتحوير واقعية القوائم المالية وتطويعها حسبما تراه الإدارة مناسباً لتلبية إحتياجاتها ومقابلة تطلعات ذوي المصالح بنفس الوقت. وبشكل عام يمكن القول بأن الضغوطات المالية، الثقافية، الإجتماعية، السياسية، تساهم في مجملها على دفع المرء لإرتكاب عمليات تخرج عن سياق المألوف وذلك لإشباع حاجة ما.

ثانيا: الفرصة (Opportunity)

تشير الفرصة إلى الظروف المواتية لإشباع الحاجة المتولدة عن الحافز أو الدافع، ومن الأمثلة على مثل هذه الظروف غياب الضوابط الرقابية أو عدم فاعليتها أو قدرة الإدارة على إبطالها وتجاوزها من خلال ما تتمتع به من صلاحيات، وهذا ما أشارت إليه الأدبيات المتعلقة بموضوع الإحتيال بإستغلال الموقع الوظيفي (Occupational Fraud). لذا فإن إخفاق الإدارة في وضع إجراءات تحد من الممارسات المضللة من شأنه ان يزيد من فرص إرتكابها، كما أن عملية التضليل قد تكون مشروعة أو غير مشروعة تعتمد شرعيتها على نية معد القوائم المالية. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى ان الفرصة تعتبر أكثر المكونات التي

تستطيع الإدارة أن تفرض سيطرتها عليها من خلال توفير مجموعة من القوانين والسياسات والإجراءات لضبط سير الأعمال في المنظمة، الأمر الذي يحد من توفر فرص لإرتكاب ممارسات مضللة من شانها تضليل مستخدمي القوائم المالية.

ثالثا: التبرير (Rationalization)

ويقصد به تبرير السلوك الذي يقوم به مضلل القوائم المالية (المحتال) (fraudster)، وذلك من خلال الإيحاء إلى الآخرين بأن ما قام به يعتبر سلوك سوي يتفق مع عاداته وأخلاق مهنته وثقة مستخدمه به (Employer) . فيما يلي عرض لبعض مبررات التضليل:

1- عدم توفر رضى وظيفي لمرتكب الممارسات المضللة، بحيث يعزي نفسه قائلاً بأن الشركة مدينة له.

2- الإقتناع بعدم وجود فرص خارجية أو طرف خارجي من شأنها مساعدة مرتكب الممارسات المضللة في حل ضائقته المالية.

3- الخوف من خسارة ما يمتلكه مرتكب الممارسات المضللة (مثل خسارة البيت، السيارة).

4- قد تعزى الممارسات المضللة إلى إنقاذ أحد أفراد عائلة مرتكب الممارسات المضللة أو المقربين إليه.

5- إن ما تم إختلاسه كان بدافع الإقتراض من الشركة.

ويرى (Wolfe & Hermanson, 2004, p: 3) أن هناك عنصر رابع يمكن اضافته إلى مثلث الإحتيال، وهو القدرات الشخصية ومدى معرفة ودراية مرتكب الممارسات

المضللة بالقوانين والتشريعات وما تتضمنه من مرونة تسمح بإرتكاب مثل هذه الممارسات من خلال الإعتماد على المخزون المعرفي الفني لمعد البيانات المالية.

وتجدر الإشارة بأنه يوجد إختلاف بين الأساليب الإحتيالية (Fraud) وبين الأساليب المختلفة والمستخدمة من قبل ممارسي المهنة للتلاعب بمضامين ما تصوره القوائم المالية (Accounts Manipulation)، إذ إن الأساليب الإحتيالية (Fraud) تقوم على إستغلال الشخص للموقع الإداري أو القيادي الذي يشغله، وهذا ما يعرف ب (Occupational Fraud)، حيث يطلق على كل الجرائم من هذا النوع بـ (White Collar Crimes) ، في حين يتمثل النوع الأخر بإستغلال ما تمليه الأساليب المتنوعة مثل إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل أو المحاسبة الإبداعية أو الخلاقة أو الإبتكارية، وعليه يمكن القول إن الإحتيال (Fraud) يعبر عن إستغلال أساليب تخالف ما جاءت به القوانين التشريعات التي تحتكم إليها منظمات الأعمال، في حين تقوم الأساليب الاخرى على إستغلال الفجوات التي تمنحها القوانين والتشريعات والأعراف المحاسبية المعمول بها لتصوير قوائم مالية تخدم مصلحة الإدارة أو ذوي المصالح (Vladu, 2009, p: 171).

كذلك تتبع إدارة الشركات أساليب مختلفة للتقليل من سلسلة الإرتفاعات والإنخفاضات لأرباحها المتحققة خلال فترات مالية متعاقبة، وذلك بهدف تحقيق ثبات نسبي لإتجاه نمو أرباحها، الآمر الذي يساعد في كسب ثقة جمهور المتعاملين معها بما تصوره القوائم المالية من معلومات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تكوين مخصصات للإلتزامات والأصول بقيم مرتفعة وغير ضرورية في السنوات الجيدة، مما يعطي الإدارة فرصة زيادة أرباحها في السنوات غير الجيدة عن طريق تخفيض قيمة هذه المخصصات، وبالتالي التقرير عن أرباح

توازي قيمتها نسبياً ما إعتاد على رؤيته مستخدم القوائم المالية في السنوات الماضية، وهو ما يعرف بتمهيد الدخل (دهمش، وأبو زر، 2005، ص 7-9).

وبشكل عام فإن أسلوب تمهيد الدخل يكثر إستخدامه في الشركات المختلفة، وخاصة تلك التي لا يديرها مالكوها، إذ إن عدم تماثل المعلومات بين القائمين على إدارة الشركة وبين مالكيها يحفز المدراء في إتباع هذا النوع من النماذج السلوكية للظهور بالصورة الحسنة أمام الملاك. هذا ويمكن تعريف هذه التقنية على أنها " إنها التقنية التي يتم بموجبها تخفيف أثر تقلبات الدخل خلال السنوات المتعاقبة، أي أن الإدارة تميل إلى إتباع الإجراءات اللازمة لزيادة أو تخفيض الأرباح كلما دعت الحاجة إلى ذلك، يدفعها في ذلك رغبتها لزيادة ثروات الملاك، وتقليل مخاطر الإستثمار في أسهم الشركة، وزيادة القيمة السوقية للشركة، ومقابلة الإلتزامات المترتبة على إتفاقيات الديون، وتخفيض الإلتزامات الضريبية والتكاليف السياسية، وزيادة موثوقية التنبؤات المالية "(Ronen & Yaari, 2008, p: 317).

كما ويمكن تعريفها على " إنها إحدى أشكال تدخل الإدارة في عملية القياس والإفصاح المحاسبي لما له من تأثير في تقييم مستخدمي القوائم المالية والمعلومات المحاسبية، وفي دقة النتائج وبالذات قدرتها التمثيلية في اتخاذ القرارات ما دام نابعا من تدخل إداري مقصود " (صيام، 2009، ص 163).

ويرتبط الهدف من وراء إستخدام تقنية تمهيد الدخل بمفهوم المقدرة التنبؤية للإرباح (Earning or Stock Price In formativeness)، والتي تعني " كمية المعلومات المتعلقة بالإرباح أو التدفقات النقدية المستقبلية التي يستطيع المستثمر الحصول عليها من خلال تنبؤاته المستنده إلى أسعار الأسهم "، وعليه فإنه من الممكن تحسين هذه القدرة من

خلال إستخدام تقنية تمهيد الدخل للتقرير عن نمو ثابت في الأرباح، إذ يساعد ذلك في زرع الطمأنينة في قلوب المتعاملين مع منظمة الأعمال.

ويشير كل من (Ronen & Yaari, 2008, p: 317-320) إلى وجود عدد من الطرق المستخدمة لغايات تمهيد الدخل فهي تتمثل بما يلي:

1- الإستهلاكات (Depreciations): يمكن تغيير طرق الإستهلاك أو تغيير أعمار الأصول المستهلكة أو المستنفذة لتطبيق تمهيد الدخل، إذ إن عملية تغيير طرق الإستهلاك من الممكن أن ينظر إليها من قبل ذوي المصالح على إنها سياسة مُحافظة (Conservatism Policy)، في حين إنها تهدف إلى تخفيض أو زيادة الدخل المتحقق حسب الظروف المالية للفترة المالية التي يتم التقرير عنها.

2- المخصصات (Provisions): وتشمل هذه القيود المتعلقة بمخصصات الديون المشكوك في تحصيلها (Allowance for Uncollectable Debt)، والقروض المدينة (Loan Receivable)، إلتزامات الكفالات (Warranty Obligations)، الضرائب المستحقة (Deferred Taxation).

3- الإحتياطيات (Reserves): تستخدم الإحتياطيات وفي ظل تطبيق مفهوم تمهيد الدخل، لإقتطاع نسبة معينة من الأرباح المتحققة في السنوات الجيدة لتُعكس لاحقاً في السنوات غير الجيدة.

4- تصنيف الحسابات (Accounts Classifications): تلجأ منظمات الأعمال في بعض الأحيان إلى التقرير عن بعض المصاريف على إنها مصاريف غير متكررة (Non Recurring Expense) علماً أنها متكررة (Recurring Expenses)، وذلك بهدف

زيادة الدخل المتحقق خلال الفترات المالية غير الجيدة، وفي الفترات المالية الجيدة، إذ يتم التقرير عن مثل هذه المصاريف كمصاريف تشغيلية، والجدير بالذكر أن مثل هذه العملية لا تلفت نظر المحللين الماليين أو مستخدمي القوائم المالية لعدم إكتراثهم النسبي للمصاريف غير المتكررة عند دراسة ما تنقله القوائم المالية من معلومات يمكن لهم الاستناد إليها لبناء قراراتهم المختلفة.

5- توجيه الحسابات (Group Accounts Classifications): ومن الأمثلة على ذلك إعتبار المصاريف الرأسمالية على إنها تشغيلية في الفترات الجيدة والعكس صحيح في الفترات الغير جيدة.

6- مصاريف الإستنفاذ (Amortization Expenses): يتم إستخدام هذا النوع من المصاريف لتخفيض الدخل من خلال إستنفاذ هذه المصاريف قبل إستحقاقها، والعكس من ذلك صحيح فقد يتم تأجيلها إلى الفترات الجيدة. إذ تعتبر مصاريف التأمين المدفوعة مقدماً، ومصاريف التقاعد، والإيجار، والشهرة مثالاً على هذه المصاريف.

7- قيود إعادة التقييم (Write down Entries) : قد تلجأ إدارات منظمات الأعمال في فترات الرواج إلى إعادة تقييم المخزون أو الأوراق المالية أو الأصول ليصار إلى إعادتها إلى قيمتها السوقية، وبالتالي فإن الخسائر الناجمة عن هذه العملية من شأنها أن تقتطع جزء من الأرباح المتحققة في الفترة المالية التي تم بها إعادة التقييم.

8- المصاريف والإيرادات غير المستحقة (Accruals): فمن المفترض أن يتم الاعتراف بها حسبما تملية المعايير المعمول بها، إلا إن إدارات منظمات الأعمال قد تلجأ إلى الإعتراف بها قبل إستحقاقها لإغراض تميهد الدخل.

وكما هو معروف فان القوائم المالية تهدف إلى تصوير واقعية العمليات الإقتصادية وبطريقة تعكس حسن إستخدام الموارد الإقتصادية المتاحة، تعتبر الإدارة مسؤولة عن نقاء وموضوعية ما يتم إصداره من قوائم مالية، إلا أن تمتعها بصلاحيات تسمح لها بفرض سيطرتها على مجريات الأمور داخل منشأة الأعمال، قد يمنحها الفرصة لتحوير واقعية ما تصوره هذه القوائم ليستق مضمونها مع أهدافها ويظهرها بالمظهر الحسن أمام مستخدمي القوائم المالية. وعليه يمكن القول بإن هذه الظاهرة تتفشى في ظل إتساع فجوة التوقعات الناتجة عن عدم تماثل المعلومات بين معدي القوائم المالية وتوقعات مستخدميها (Subhrendu & Lan, 2008, p: 406-407).

وعليه فإن إزدياد فجوة التوقعات بين مُصدري ومُستخدمي القوائم المالية، وما ترتب عليها من تداعيات مالية سلبية تراكمت السنة تلو الأخرى، محدثة فشلاً مالياً أودى بحياة كبرى الشركات العملاقة مثل شركة إنرون (Enron)، ثار جدل حول المرونة التي تمنحها المعايير المحاسبية للإدارات المختلفة لتطويع الأرقام المالية حسبما تمليها مصلحتها، وهذا ما أطلق عليه بإدارة الأرباح، حيث يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسين هما: (Parfet, 2010, p: 481)

أولا: إدارة الأرباح الجيدة (Good earning Management)

يهدف هذا النوع إلى إدارة الأرباح التشغيلية لمنشأة الأعمال، وذلك من خلال إتخاذ قرارات تهدف بمجملها إلى تحقيق إستقرار مالي وزيادة في الإنتاجية. ومن الأمثلة على ذلك القرارات المتعلقة بتوزيع حوافز على الموظفين في حال تحقيق إيرادات تسمح بذلك، أو زيادة فترات الراحة في حال كون الإنتاج ومعدل الإنجاز أعلى أو يفوق ما هو مخطط له.

ثانيا: إدارة الأرباح السيئة (Bad Earning Management)

يهدف هذا النوع إلى إخفاء الأرباح التشغيلية من خلال إعتماد معدي القوائم المالية على المرونة التي تمنحها المعايير المحاسبية المعمول بها. هذا بالإضافة إلى المغالاة في التقديرات المحاسبية. ومن الأمثلة على ذلك، تخفيض نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، وذلك بهدف زيادة قيمة الأصول المتداولة وبالتالي إعطاء صورة غير معبرة مدى واقعية حسابات المدينون. ويمكن تعريف إدارة الأرباح على أنها " تدخل الإدارة المتعمد أو تدخل معدي القوائم المالية سواء عند وضع المعايير أو تعديلها أو تطبيقها، أو عند إتخاذ القرارات التمويلية أو التشغيلية، وذلك بهدف الوصول إلى رقم الربح المرغوب فيه والذي يحقق المصالح الذاتية لها" (حامد، 2004، ص 9).

ويرى الباحث التلاعب أو الإحتيال على أنه تحريف لواقع الأرقام المحاسبية، أو ما يعرف بالتلاعب الرقمي والذي يمكن تعريفه على أنه حرية الإدارة في إختيار السياسة المحاسبية وتصميم معاملات محاسبية وهمية وفقاً لها، من شأنها إستحداث أثر مرغوب الثروات من المنظمة إلى المجتمع بإستخدام آلية إجتماعية مثل (النظام الضريبي، السياسات النقدية والمالية، الجمعيات الخيرية) وهو ما يعرف بالتكاليف السياسية، أو عند إنتقال الأموال من المقرضين إلى المنظمة (تكلفة رأس المال)، أو حتى عند إتخاذ القرارات اللازمة لتعويض الإدارة (خطط التعويضات).

2-11 تقرير مدقق الحسابات عن الغش والاحتيال

1- التقرير للإدارة

يجب أن يقوم المدقق بإبلاغ الإدارة عن الأخطاء التي تعترضه أثناء عملية التدقيق سواء كانت مادية أو غير مادية، حيث يطلب منها إجراء التعديل اللازم حيالها، فإذا تم التعديل يصدر المدقق تقرير خالي من الأخطاء حول البيانات المالية، أما في حالة عدم إستجابة الإدارة لطلب المدقق بتعديل بعض الإجراءات المانعة لحدوث الأخطاء، يلجأ المدقق إلى إصدار تقرير متحفظ او معاكس وذلك حسب الأهمية النسبية للخطأ مع إبداء الأسباب (الذنيبات، 2006، ص107).

2- تقرير المدقق لمستخدمي البيانات المالية

يشير (الذنيبات، 2006، ص108) إلى أن تقرير المدقق لمستخدمي البيانات المالية يتوجب على المدقق آخذ الإعتبارات التالية عند إعداده:

1- إعطاء رأي متحفظ أو مخالف في حال عدم إستجابة الإدارة لطلب تعديل إجرائي يتعلق بإكتشاف خطأ مادي.

2- إذا لم يتمكن المدقق من الحصول على أدلة وقرائن تساعده في التأكد من مدى مادية الخطأ المكتشف بسبب عرقلة الإدارة لحصوله على مثل هذه الأدلة، يصدر المدقق تقرير متحفظ أو مخالف حسب درجة الحالة مبيناً الأسباب.

3- إذا لم يتمكن المدقق من الحصول على أدلة وقرائن تساعده في التأكد من مدى مادية الخطأ المكتشف لأسباب أخرى غير إمتناع الإدارة، يصدر المدقق تقرير متحفظ أو مخالف حسب درجة الحالة مبيناً الأسباب.

4- للمدقق الانسحاب من عملية التدقيق في حال شعوره بتورط الإدارة العليا في عمليات الغش وعد إلتزامها بالخطوات اللازمة والتي يعتبرها ضرورية لتحقيق أهداف التدقيق.

أما فيما يتعلق بمسؤولية المدقق عن الحقائق المكتشفه بعد تاريخ التقرير وقبل إصدار البيانات المالية، فان المدقق لا يتحمل أية مسؤولية نتيجة للقيام بأي إجراء من قبل الشركة محل التدقيق من شانه أن يغير من واقعية البيانات المالية بعد تاريخ إصدار تقريره، إذ تقع المسؤولية على إدارة الشركة لإبلاغ المدقق عن أية إجراءات من هذا النوع لدراستها والتأكد من مدى الحاجة لعملية التعديل من خلال مناقشة الأمر مع إدارة الشركة محل التدقيق، ليقوم بتقديم الإقتراحات والتوصيات اللازمة في حال وجوب عملية التعديل.

وبناءاً على ما تقدم فإذا قامت الإدارة بتعديل البيانات المالية، يتوجب عليها إبلاغ المدقق بهذا التعديل، ليقوم من جانبه بتزويد الإدارة بتقرير جديد شريطة ان لا يسبق تاريخه تاريخ تعديل البيانات. مشيراً إلى ان المدقق يقوم بإجراء نفس الخطوات المذكورة سابقاً والمتعلقة بعمليات الفحص وغيره للتأكد من جميع الحسابات التي تأثرت بهذا التعديل. ومن ناحية أخرى فإذا لم تمتثل الإدارة لرأي المدقق المتعلق بعملية التعديل على البيانات المالية، وما زال التقرير بحوزة المدقق، فإنه يعطي رأيا متحفظاً أو معاكساً حسب الأهمية النسبية، أما إذا كان المدقق قد سلم تقريره ولم يحصل على إستجابة من الإدارة بشأن التعديل، يتوجب عليه إبلاغ الإدارة بعدم إصدار القوائم المالية، مما يعني بالضرورة عدم المصادقة عليها لمنع

الإعتماد عليها من قبل مستخدميها، وذلك لإخلاء مسؤوليته القانونية (الذنيبات، 2009، ص214).

أما مسؤولية المدقق عن الحقائق المكتشفه بعد تاريخ إصدار البيانات المالية فان المدقق أيضا لا يتحمل أية مسؤولية بعد إصدار القوائم المالية، ولكن إذ أصبح المدقق على إطلاع بحقيقة أو حقائق معينة في تاريخ التقرير، والتي لو كان على علم بها في تاريخ التقرير لأدت إلى تعديل البيانات المالية، ففي هذه الحالة يتوجب على المدقق ان يقوم بمناقشة هذه الحقائق مع الإدارة ليتم إتخاذ اللازم حيالها. وعليه إذا امتثلت الإدارة لمطلب المدقق يتوجب عليه ان يقوم بمراجعة الإجراءات التي إتخذتها الإدارة بشأن التقرير لضمان إعلام مستخدمي البيانات المالية، وخاصة تلك الفئة التي أصبحت على إطلاع بها قبل التعديل بالموقف الجديد لها. لذا فإن المدقق يعمد إلى إصدار تقرير جديد يتضمن فقرة تأكيد بعد الرأي تشير إلى الملاحظة المرفقة مع البيانات المالية الجديدة والتي توضح بشكل كامل الأسباب التي إستدعت التعديل، مشيراً إلى ان تاريخ التقرير الجديد يجب ان لا يسبق تاريخ المصادقة على البيانات المعدلة، وبالتالي فهو يقوم مراجعة الإجراءات الخاصة بالعمليات التي تأثرت بعملية التعديل. وفي حال عدم إمتثال الإدارة لمطلب المدقق بتعديل البيانات المالية أو إبلاغ الأطراف المستفيدة عنها، أو في حال إقتراب تاريخ إصدار القوائم المالية للسنة الجديدة، فإن المدقق يلجأ إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة لإعتماد تقريره المستقبلي وذلك من أجل تضمين هذه التعديلات والإشارة إليها مستقبلاً (الذنيبات،2009، ص215).

2-12 نبذة عن الشركات المساهمة في دولة الكويت

يعود تاريخ الشركات الكويتية المساهمة في الكويت إلى الخمسينات من القرن العشرين حيث تم تأسيس بنك الكويت الوطني كأول شركة كويتية مساهمة عام 1952 ميلادية، تبعتها شركة السينما الكويتية عام 1954 ميلادية والخطوط الجوية الكويتية عام 1956 ميلادية، حيث كان التداول يتم من خلال مكاتب وسطاء العقارات وبالمقاهي الشعبية في سوق التجار وكان كل وسيط من هؤلاء الوسطاء يمثل سوق بحد ذاته تتحدد عنده أسعار البيع والشراء المختلفة، وبذلك كانت الأسهم أول نوع من الأوراق المحلية القابلة للتداول. وبعد اكتشاف النفط وصدور القانون التجاري رقم (15) عام 1960 ميلادية والخاص بتنظيم إصدار الأوراق المالية والاكتتاب فيها، شهدت الشركات المساهمة توسعا ملحوظا في أنشطها الاقتصادية وغدت منفذا استثماريا للأموال الفائضة (النشرة الشهرية لسوق الكويت للأوراق المالية، 2013).

تحظى البورصة في الكويت باهتمام بالغ انطلاقا من دورها الاستراتيجي في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، حيث صدر القانون رقم (32) في عام 1970 ميلادية والذي ينظم تجارة الأسهم الكويتية. وتكونت بموجب هذا القانون أيضا لجنة استشارية لتنظيم نشاطات سوق الأوراق المالية وسن اللوائح الضرورية لإخضاع الشركات الأجنبية للقيام بتسجيل أسهمها والاحتفاظ بالفوائد الاقتصادية للبلاد. وفي شباط من عام 1972 تم افتتاح أول مقر للبورصة الكويتية في المنطقة التجارية العاشرة بمدينة الكويت، حيث تولى العاملون بها رصد

وحصر ما يتم تداوله يوميا من أسهم وإصدار النشرة اليومية التي تتضمن عدد الأسهم المتداولة وأسعارها وعدد الصفقات التي تمت من خلالها.

في عام 1976 ميلادية صدر القرار الوزاري رقم (61) والخاص بتنظيم التعامل والتداول في الأوراق المالية للشركات المساهمة الكويتية، وبموجب هذا القانون تم تشكيل أول لجنة للأوراق المالية بعد أن كان التداول يتم عن طريق المفاوضات المباشرة على السعر بين كل من البائع والمشتري إلى أن تم افتتاح أول مقر للبورصة الكويتية في عام 1977 ميلادية وسميت سوق الكويت للأوراق المالية. وفي نيسان عام 1977 ميلادية تم افتتاح بورصة الأوراق المالية أطلق عليها اسم سوق الكويت للأوراق المالية وفي عامي 1977 و 1978 شهد سوق الكويت للأوراق المالية أزمة كان من نتائجها تدخل الحكومة لمعالجتها بشراء الأسهم وفقا لأسعار الأقفال في يوم محدد ثم تلتها أزمة عام 1982 التي تميزت بالتعامل في أسهم الشركات الخليجية وبالتعامل بالأجل وهي ما عرفت حينذاك بأزمة " سوق المناخ ". ولعل أهم أحداث سوق المناخ الكويتي ما يعرف بالاثنين الأسود عام 1983 عندما بلغت الخسائر فيه اثنان وعشرون مليار دولار.

في 14/ 1983/8 ميلادية صدر المرسوم الأميري الخاص بإعادة تنظيم السوق كهيئة مستقلة وإدارة تنفيذية لإعادة تنظيم السوق بما بتناسب مع الظروف الاقتصادية للبلاد، وفي أب 1990 ميلادية توقف التعامل في السوق لفترة 28 شهرا نتيجة الغزو العراقي للكويت، مما أدى إلى انخفاض عدد الشركات المدرجة من 54 شركة إلى 28 شركة. وفي أواخر شهر أيلول عام 1992 أعيد افتتاح السوق بعد أن اكتملت كافة مرافق السوق المالية والإدارية والفنية والمحاسبية (سوق الكويت للأوراق المالية، 2013).

في شهر تشرين الأول عام 1996 وقعت كل من الكويت ومصر ولبنان في القاهرة اتفاقية لربط الأسواق المالية بالشكل الذي يتيح الإدراج المشترك في بورصاتها من خلال نظام الحفظ المركزي، بهدف تنظيم عملية التداول للأوراق المالية في أسواقها وإجراء عمليات التسوية المالية المتعلقة بنقل ملكية هذه الأوراق وكذلك تنظيم المعلومات ونشرها في الأسواق المالية الثلاثة، كما يرتبط سوق الكويت للأوراق المالية مع كل من سوق البحرين وسلطنة عمان للأوراق المالية منذ شهر أيلول عام 1997 باتفاقية تعاون متبادل بهدف توثيق وزيادة إقامة التعاون المشترك في المجالات المتعلقة بتنظيم إصدار وتداول الأوراق المالية في هذه الأسواق حيث تعد هذه الاتفاقية أولى الخطوات نحو إنشاء سوق أسهم موحدة في الخليج (سوق الكويت للأوراق المالية، 2013).

جاءت المتاجرة في سوق الأسهم الكويتية وفقا لنظام المفاوضات أو التفاوض فوق الكاونتر والذي ٌيعمل به في اغلب الأسواق العالمية. وتتم المتاجرة في هذا النظام بين المشتري والبائع أو الشخص الذي يمثل أعلى الأسعار والنوعية حتى تتحقق العملية وفقا للوائح التي تحد من الزيادة في المضاربة التجارية. ثم تحول نظام التداول من المفاوضة بين البائع والمشتري إلى نظام المزايدة المكتوبة حيث يتم إعلان أسعار البيع وأسعار الشراء على اللوحة ويتم التفاوض بعد ذلك بين أصحاب أقل سعر معلن للبيع وأعلى سعر معلن للشراء. واهتمت إدارة السوق منذ إعادة تنظيمه بتطوير نظام الوساطة باعتباره ركنا أساسيا من أركان السوق ويعد مسؤولا عن نجاح وانتظام العمل بها. وفي أب من عام 1984 صدر المرسوم الأميري الخاص بإدراج الوسطاء ومعاونيهم في السوق وقصر المرسوم عمليات الوساطة على الشركات المرخص لها بذلك، كما اشترط على الوسيط أن يدون الأمر الذي يتلقاه من العملية

على نموذج التفويض المعد لذلك من قبل السوق وان يتضمن النموذج أولوية هذا الأمر بالنسبة لغيره (النشرة الشهرية لسوق الكويت للأوراق المالية، 2013).

وفي كانون الأول من عام 1986 صدر مرسوم أميري لتنظيم تصفية عمليات تداول الأوراق المالية وغرفة المقاصة في السوق، حيث أوجب المرسوم أن تتولى التصفية التي تجري على الأوراق المالية المسجلة في السوق غرفة مقاصة تقوم بتحديد مراكز أطراف هذه المعاملات وإجراء المقاصة بين مالهم وما عليهم من حقوق تجاه بعضهم البعض. ثم جاء قرار لجنة السوق رقم 3 لسنة 1987 بشان غرفة المقاصة، حيث خولها القيام بكافة الإجراءات التي تتطلبها عمليات التقاص وأوجب عليها أن تقوم بإخطار الشركات المسجلة في السوق بأسماء أخر من آلت إليهم أسهمها. وفي أيار عام 1987 صدر قرار لمدير السوق بشان تنظيم إجراءات تسجيل ونقل ملكية الأسهم المدرجة وعهد إلى الشركة الكويتية للمقاصة تولي مهام غرفة المقاصة في السوق. وفي إطار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي أصبح يحق لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي تداول أسهم أي من الشركات الكويتية بما فيها البنوك وشركات الاستثمار والتامين على أن يكون هذا الحق مكفولا في حدود 25 في المائة كحد أقصى من أسهم الشركات (سوق الكويت للأوراق المالية، 2013).

ولتحسين أداء سوق الكويت للأوراق المالية وزيادة كفاءته وتحقيق المرونة والعدالة والسرية التامة بين المتعاملين، فقد تم تقديم نظام التداول الآلي (كاتس) إلى سوق الأسهم الكويتية وذلك باستعمال أجهزة إلكترونية تم تطويرها وفقا لمتطلبات سوق الأسهم الكويتية، حيث صمم هذا النظام ليعمل باللغة العربية مع إمكانية ربطه مع العملاء من خارج السوق

في الكويت والأسواق المالية الأخرى خارج الكويت، كما يوفر هذا النظام للوسيط بكل خطوة يقوم بها معلومات مفيدة تساعده لإتمام الصفقة وفي نهاية يوم التداول يحصل العميل على كشف حساب موضحا له جميع الصفقات التي تمت باسمه في ذلك اليوم ورصيد كل صفقة على حده والرصيد الشامل لكل الصفقات (سوق الكويت للأوراق المالية، 2013).

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، فقد قام الباحث بمسح الدراسات السابقة حول موضوع هذه الدراسة، وقد تم الاستعانة والإفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وتخدم متغيراتها ومن هذه الدراسات ما يلي:

- دراسة (Chen , 2002) بعنوان:

The Fraudulent Financial Reporting Characteristics of The Computer Industry

هدفت هذه الدراسة للتعرف على خصائص الإبلاغ المالي المضلل في شركات صناعة الحواسيب، من خلال العمل والتحليل الجماعي لجميع المعطيات، حيث عرفت الدراسة الإستراتيجية المالية كما عرفت العوامل المتغيرة للإسهام لنماذج الإبلاغ المالي في (52) شركة من الشركات المتخصصة في صناعة الحواسيب في الولايات المتحدة. كما سعت أيضًا للتعرف على طرق الإبلاغ المضللة المتبعة من قبل المحاسبة في هذه الشركات. وقد توصلت الدراسة إلى أن بعض خصائص التضليل المالية المتبعة في تلك الشركات، مشابهة وإلى حد

كبير للأساليب المتبعة في الشركات الأخرى، وأن بعض الشركات قامت بزيادة هامش الربح وعوائد استخدام أصولها وخفضت تدفقاتها النقدية مع تناغم ملحوظ بانخفاض مبيعاتها الآجلة. كما تبين أن من خصائص التضليل المميز بتلك الشركات، عدم التناغم بين إيرادات المبيعات والمدينين، ومخزون نهاية المدة مع مجموع الأصول، وأظهرت النسب المالية التي تم قياسها لأغراض السوق المالي الضعف الموجود بالشركة والمخاطر التي تواجهها على الرغم من نجاحها في تحسين صورة الدخل.

- دراسة (Oliveras and Amat, 2003) بعنوان:

Ethics and Creative Accounting: Some Empirical Evidence on Accounting for Intangibles in Spain

هدفت الدراسة إلى توضيح بعض الجوانب والأدلة على الممارسات المحاسبية الإبداعية وعلاقتها بأخلاقيات ممارسة مهنة المحاسبة عند التعامل مع الأصول غير الملموسة في أسبانيا. كذلك هدفت إلى تقييم عمليات التلاعب في الحسابات بالمؤسسات،

وتوصلت الدراسة إلى أن هذه المؤسسات تهدف إلى تحسين صورتها المالية لجلب مزيد من التبرعات، لذلك يتم التلاعب بنسب الإنفاق وقامت الدراسة كذلك بتحليل الخصائص المالية للمؤسسات التي يتوقع، (Spending Ratio) ممارستها لعمليات التلاعب، فكانت هذه المؤسسات تتسم بأنها مؤسسات كبيرة الحجم، ونفقاتها عالية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن القوائم والتقارير المالية تصبح ذات صلة Intangibles بواقع المنظمة وذلك بسبب زيادة الأصول غير الملموسة أو تخفيضها، كذلك أشارت نتائج

الدارسة إلى أن هذا النوع من الأصول يحمل أهمية كبيرة ويحتل مكانة إستراتيجية في عمليات تقييم أداء المؤسسات. كما وجدت الدراسة كذلك أن غالبية استخدامات أساليب التلاعب في الأصول غير الملموسة للمؤسسات كانت تستهدف ترغيب المؤسسات المصرفية لمنح المؤسسات قروضا عند طلب ذلك.

- دراسة (Desai et al., 2008) بعنوان:

The Reputational Penalty for Aggressive Accounting Earnings Restatements and Management Turnover

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم العقوبات المتعلقة بسمعة المديرين الذين يمارسون عمليات التلاعب بالحسابات في الولايات المتحدة الأمريكية وبخاصة المحاسبة النفعية، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إيقاع عقوبات بالمديرين الذين يخرجون عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وذلك بهدف حرمانهم من فرص الحصول على وظائف في المستقبل، والتشكيك في القوائم المحاسبية الصادرة عن المنظمات التي يعملون فيها، كما بينت انه يتم (GAAP) إجراء صفقات صورية في نهاية السنة المالية، ومن ثم إلغاؤها في العام الذي يليه. كما بينت النتائج أن المنظمات تهدف إلى تحسين صورتها المالية لجلب مزيد من التبرعات، لذلك يتم التلاعب بنسب الإنفاق وقامت الدراسة كذلك بتحليل الخصائص المالية للمنظمات التي يتوقع، (Spending Ratio) ممارستها لعمليات التلاعب، فكانت هذه الجمعيات تتسم بأنها جمعيات كبيرة الحجم، ونفقاتها عالية.

- دراسة يافقير، (2008)، بعنوان: " **مدخل مقترح لقياس أثر الدور الحوكمي للمراجع على ممارسة إدارة الارباح للشركات المسجلة أسواق الأوراق المالية** "

هدفت الدراسة الى قياس أثر الدور الحوكمي للمدقق على ممارسة إدارة الارباح للشركات المسجلة أسواق الأوراق المالية المصرية والسعودية، حيث أعتمد الباحث على التقارير المالية للشركات المسجلة بهذين السوقين وتقارير مجلس الإدارة المنشورة من قبل هذه الشركات وذلك للفترة من سنة 2001-2007، حيث بلغ عدد الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري والتي إجريت عليها الدراسة (26) شركة موزعة على (11) قطاع، كما إشتملت العينة على (69) شركة مسجلة في سوق الأوراق المالية بالمملكة العربية السعودية موزعة على (8) قطاعات. توصلت الدراسة الى أهم النتائج التالية: أن هناك أثر إيجابي لتطبيق متطلبات حوكمة الشركات على الحد من ممارسة إدارة الأرباح، حيث شهدت فترة ما بعد تطبيق لائحة حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية إنخفاضاً في ممارسة إدارة الأرباح، كذلك وجدت الدراسة إن المنظمات التي تقوم بالتطبيق الجيد للحوكمة في المملكة العربية السعودية تمارس بشكل أقل إدارة الأرباح مقارنةً بالشركات الأخرى. وأن الشركات التي يكون فيها تطبيق متطلبات الحوكمة منخفضاً، تكون أكثر ممارسة لإدارة الأرباح، وخاصةً الشركات التي يسيطر على مجلس إدارتها أعضاء من عائلة واحدة لها حصة كبيرة من ملكية الشركة. وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بتطبيق آليات حوكمة الشركات لما لذلك من آثار ايجابية على جذب الإستثمارات المحلية والعالمية، وإعطاء متطلبات تطبيق

آليات الحوكمة الصبغة الإلزامية سواء عن طريق استصدار قوانين في هذا الشأن، أو قواعد ولوائح لها الصبغة القانونية الملزمة للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية.

- دراسة (Rezaee, 2009)

Restoring Public Trust in the Accounting Profession by Developing Anti-Fraud Education, Programs, and Auditing

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الطرق التي تساعد علي استعادة ثقة المجتمع (مستخدمي القوائم المالية) في القوائم المالية ومهنة المراجعة في المجتمع الأمريكي، خاصة بعد تفاقم مشكلة تعدد حالات الغش المالي وما تبعها من أثار سلبية على أسواق المال في الفترة الأخيرة. وذلك من خلال دراسة نظرية تحليلية للعديد من الدراسات والتنظيمات المهتمة بمهنة المحاسبة والمراجعة، لأن ثقة المجتمع في أحكام مراقبي الحسابات وسمعتهم تلعب دور هام في وظيفة المحاسبة والمراجعة كخدمة مضيفة للقيمة، من خلال إضفاء الثقة على القوائم المالية المنشورة. وفيما يلي أهم ما جاء بهذه الدراسة من نتائج:

1- ضعف ثقة المجتمع في التقارير المالية المنشورة ومهنة المراجعة يرجع إلي تعدد حالات الغش المالي بالقوائم المالية للشركات العامة (المسجلة بالبورصة)، وما تبع ذلك من إفلاس العديد من هذه الشركات.

2- استعادة هذه الثقة مرة أخرى يتطلب جهود واعية ومدروسة لكل الأطراف الآتية: المشرعين، المنظمين، الجهات المسئولة عن إصدار معايير المراجعة، مجتمع الأعمال، مهنة المحاسبة.

- دراسة (عرار، 2009). بعنوان: **مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.**

هدفت الدراسة إلى بيان مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من خمسة محاور يحوى كل منها على (10) أسئلة، وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من (100) مدقق، مقسمة إلى (50) إستبانة تخص المدقق الداخلي، و(50) تخص المدقق الخارجي،وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المدقق الخارجي في الأردن يطبق الإجراءات والإختبارات اللازمة لفهم المنظمة وبيئتها الداخلية لتقييم مخاطر الأخطاء المادية، إذ توجد علاقة بين فهم المدقق لبيئة المنظمة وبين قدرته على تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، وكذلك الإجراءات والإختبارات لتقييم كفاية ومناسبة أدلة الإثبات لتقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، وأخيراً بينت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء مدققي الحسابات الداخلية والخارجية في مدى التزام كل منهم بتطبيق إجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية.

- دراسة (أبوصقري، 2010). بعنوان: **تأهيل مدقق الحسابات الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية.**

هدفت الدراسة إلى البحث في واقع التدقيق الخارجي على المؤسسات المالية الإسلامية (IFIs) ومدى تأهيل المدقق الخارجي للتدقيق على المؤسسات المالية الإسلامية،

ومقدرته على إعطاء رأي مهني مستقل بأن البيانات المالية أعدت وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية، وبما يتناسب وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك البحث في القوانين المحلية، والمعايير المهنية الصادرة للوقوف على مدى مراعاتها للشروط والمواصفات المطلوب توفرها في المدقق. اعتمدت الدراسة أساليب مختلفة من البحث العلمي مثل استقراء الآراء، والتحليل الوصفي، وتصميم استبانة لإختبار فرضيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الواقع الحالي لا يفرق بين المدقق الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية والمدقق الخارجي للمؤسسات التقليدية، وأن هناك ضرورة لصياغة وتبني نموذج للتدقيق الخارجي على المؤسسات المالية الإسلامية يأخذ بعين الإعتبار خصوصية العمل المالي الإسلامي، ومعايير المحاسبة والمراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية لإعطاء رأي مهني محايد حول مصداقية وعدالة تصوير البيانات المالية لواقع حال المنظمة ونتيجة أعماله.

- دراسة (Montgomery, 2012) بعنوان:

Auditors New Procedures for Detecting Frauds

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طريقة توسيع إجراءات التدقيق وتطويرها وذلك لمنع الاحتيال في البيانات المالية المعدة إلكترونيا والخروج بأساليب جديدة، وذلك بغض النظر عن تجربة المدققين السابقين والاعتقادات لديهم حول أمانة ونزاهة الإدارة وبيان البرامج

الأكثر في كشف الاحتيال في البيانات المالية، في الشركات الأمريكية، وتوصلت الدراسة إلى:

1- الطلب من المدقق القيام بتطوير النظام الرقابي بقدر الخطر من الاحتيال.

2- مطالبة المدقق بأسلوب أكثر شمول في عملية الفحص.

3- التركيز على الأخطار الناتجة من عدم السيطرة الكافية للرقابة الداخلية.

4- يطلب من المدقق في تغيير إجراءات التدقيق والوقت المحدد لهذه العملية.

- دراسة (الغريب، 2012). بعنوان: **دور استقلالية المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور استقلالية المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت، وأثره في مصداقية المعلومات المحاسبية. تم استخدام استبانة خطية تم توزيعها على عينة شملت (96) مديراً مالياً ومحاسباً. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: وجود تأثير لدليل حوكمة الشركات على رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. كما وجود تأثير لحفظ حقوق جميع المساهمين على رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. كذلك تبين وجود تأثير للمعاملة المتساوية بين جميع المساهمين على رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. بالإضافة إلى وجود تأثير لدور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة على رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

فضلا عن انه تبين وجود تأثير للإفصاح والشفافية على رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وكذلك لمسئوليات مجلس الإدارة على رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. وعلى ضوء النتائج قدمت الدراسة عددا من التوصيات أهمها التأكيد على أهمية وجود دليل أو إطار حوكمة الشركات وبشكل متناسق مع أحكام القانون والالتزام به، وذلك لكونه يؤثر في رفع القدرة التنافسية للشركات المساهمة العامة الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

- دراسة (العازمي، 2012). بعنوان: **أثر مدقق الحسابات الخارجي في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية في بيت الزكاة الكويتي**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مدقق الحسابات الخارجي في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية في بيت الزكاة الكويتي، شمل مجتمع الدراسة بيت الزكاة الكويتي وفروعه وتم اختيار عينة مكونة من (66) مستجيباً. وقد توصل الباحث إلى وجود أثر لمدقق الحسابات الخارجي (كفاءة مدقق الحسابات المهنية، الاستقلالية والموضوعية، النزاهة والشفافية، الالتزام بقواعد السلوك المهني) في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المديرين الماليين والمراقبين ورؤساء أقسام المحاسبة والمدققين الداخليين العاملين في بيت الزكاة الكويتي. وقدمت الدراسة عددًا من التوصيات منها: إيلاء كفاءة مدقق الحسابات الخارجي المهنية الأهمية التي تستحقها كونها تؤثر في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية والتأكيد على أثر استقلالية مدقق الحسابات الخارجي وموضوعيته، وذلك لتأثيرها الواضح في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية، والعمل على التأكد من نزاهة مدقق

الحسابات الخارجي وشفافيته، وذلك لتأثيرها في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية، كذلك أكدت الدراسة على مراعاة مدى تقيد والتزام مدقق الحسابات الخارجي بقواعد السلوك المهني، مع ضرورة دراسة جميع هذه القواعد كونها تؤثر على تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات بما يلي:

1- تحاول هذه الدراسة التعرف على مدى الإهتمام بموضوع القوائم المالية المضللة ودور مدقق الحسابات في الحد من إنتاج مثل هذه القوائم وهي من الدراسات القليلة التي تناولت هذا الجانب في دولة الكويت.

2- بالرغم من الأهمية التي تتمتع بها الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال بيان الإطار العام للتدقيق والتعرف على الجوانب الأخلاقية المرتبطة بها، كذلك التعرف على مفهوم التلاعب بالقوائم المالية ودوافعها وأساليبها إلا أنها لم تتفق فيما بينها على مجموعة من الآليات والمتغيرات التي من شأنها أن تطور دور مدقق الحسابات في التقرير عن القوائم المالية المضللة والتي تعرضها هذه الدراسة والتي ركزت على الجوانب المفاهيمية المرتبطة بذلك.

3- تتناول الدراسة الحالية جانبا مهما من ثقافة المنظمة، وهو أخلاقيات المهنة والتأهيل العلمي لمدقق الحسابات عند التعامل مع الشركات التي تتلاعب بالقوائم المالية. حيث انها ستضيف جانبا مهما يسهم في التعرف على الجوانب المختلفة لهذه السلوكيات في البيئة الكويتية، وبالتالي فهي من أوائل الدراسات في هذا المجال في دولة الكويت، وإن معظم

الدراسات التي أتيح للباحث الاطلاع عليها أجريت في بيئات مختلفة عن بيئة الكويت، فمنها ما كان في دول عربية ومنها ما كان في بيئات أجنبية، وربما تكون هذه الدراسة الوحيدة التي بحثت في هذا المجال في دولة الكويت على حد علم الباحث.

4- تأتي هذه الدراسة بهدف التعرف على أخلاقيات المهنة والتأهيل العلمي لمدقق الحسابات عند التعامل مع الشركات التي تتلاعب بالقوائم المالية، لذلك فانه من الممكن لها أن تسهم في إيجاد قاعدة معلومات وبيانات حول هذا الموضوع.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3-1 منهج الدراسة

3-2 مجتمع الدراسة والعينة

3-3 أداة الدراسة

3-4 صدق وثبات الأداة

3-5 أساليب التحليل الإحصائي

3-6 أساليب جمع البيانات

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

يتناول الباحث في هذا الفصل وصفا للمنهجية التي استخدمها في إجراء هذه الدراسة، إذ يتضمن وصفا لمنهج الدراسة ومجتمع الدراسة وكذلك بيان للعينة، وكذلك أداة جمع البيانات ومدى ثباتها وصدقها، كما يتضمن الطرق المتبعة في جمع البيانات والأساليب الإحصائية لتحليل البيانات.

3-1 منهج الدراسة

تُعد هذه الدراسة من الدراسات الميدانية والتي إتبع فيها الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف التعرف على أخلاقيات المهنة والتأهيل العلمي لمدقق الحسابات عند التعامل مع الشركات التي تتلاعب بالقوائم المالية وذلك من خلال دراسة ميدانية في مكاتب التدقيق الكويتية، إذ تم دراسة وتحليل البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات غير الكمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس، وذلك بهدف التعامل معها في اختبار الفرضيات وبيان نتائج الدراسة الحالية والخروج بالتوصيات.

3-2 مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة الميدانية من جميع مدققي الحسابات والعاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت المرخصة والمسموح لها بمزاولة المهنة والبالغ عددها (43)

مكتب تدقيق مرخصاً ومزاولاً للمهنة، (دليل مراقبي الحسابات ومكاتب تدقيق الحسابات بدولة الكويت، الصادر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لعام 2012/2011).

أما عينة الدراسة فتم اختيار عينة من مدققي الحسابات والعاملين في هذه المكاتب والبالغ عددهم حوالي (1144) مدقق وبنسبة (25%) من المجتمع الأصلي للدراسة، إذ قام الباحث بتوزيع (290) استبانة في المكاتب المشمولة بالدراسة، وتم استرداد (229) استبانة بنسبة (78.9%) من إجمالي عدد الاستبانات المرسلة، وبعد فرزها تم استبعاد 11 استبانة منها لعدم اكتمال تعبئتها، وبذلك استقرت العينة على (218) مدقق يعملون في المكاتب المشمولة بالدراسة والتي خضعت للتحليل وبنسبة (75.2%) من اجمالي عدد الاستبانات الموزعة، ويوضح الجدول رقم (3-1) مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي والنسب المئوية من إجمالي عدد الاستبيانات الموزعة.

الجدول (3-1)

مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

الاستبيانات الموزعة		الاستبيانات المستردة		الاستبيانات الصالحة للتحليل	
العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
290	%100	229	%78.9	218	%75.2

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

3-3 أداة الدراسة

قام الباحث بتطوير استبانة تغطي فرضيات الدراسة، وقد تم قياس المتغيرات من خلال عبارات لتقييم مستوى اجابات المستجيبين، وقد تكونت الاستبانة من جزأين رئيسين هي:

أ- الجزء الأول: وخصص للتعرف على العوامل الديموغرافية مثل (العمر، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية).

ب- الجزء الثاني: وخصص للعبارات التي تغطي متغيرات الدراسة وكما يلي:

- **قواعد السلوك الأخلاقي لمدقق الحسابات:** شمل (8) عبارات وتم قياسه بالعبارات من (1-8).

- **تطبيق معايير التدقيق الدولية من جانب مدقق الحسابات:** وشمل (6) عبارات وتم قياسه بالعبارات من (9-14).

- **الكفاءة المهنية والعناية اللازمة التي يتمتع بها مدقق الحسابات:** وشمل (8) عبارات وتم قياسه بالعبارات (15-22).

- الملحق رقم (1) يبين نموذج الاستبانة كما تم توزيعه على المستجيبين.

وفيما يتعلق بالحدود التي اعتمدتها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات في نموذج الدراسة فقد حدد الباحث ثلاث مستويات هي (ضعيف، متوسط، مرتفع) وبناءاً على المعادلة الآتية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل)/ عدد المستويات

(5-1)/3 = 3/4 = 1.33. وبذلك تكون المستويات كالتالي:

ضعيف من (1)- أقل من (2.33).

متوسط من (2.34) – (3.67).

مرتفع من (3.68) إلى (5).

3-4 صدق وثبات الأداة

أولا: صدق الأداة

تم عرض الاستبانة على ذوي الخبرة والاختصاص وهيئة محكمين من بعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية من ذوي الاختصاص بعلم المحاسبة والإحصاء للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وقد تم الأخذ بالمقترحات والتوصيات الواردة منهم حول عباراتها، وتم التعديل وفقا لأرائهم، والملحق رقم (2) يبين اسماء محكمي الاستبانة.

ثانيا: ثبات الأداة

تم اختبار الاتساق الداخلي لمعرفة مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات باستخدام معامل كرونباخ ألفا لقياس مدى ثبات أداة القياس. وقد بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبانة وفقاً لمعيار كرونباخ ألفا (93.7%) وهي نسبة جيدة يمكن الاعتماد عليها. ويلاحظ من قيم كرونباخ ألفا كما هو موضح في الجدول (3-2) بأن معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة كانت جيدة وهي مناسبة لأغراض الدراسة.

جدول (3-2)

قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل متغير

تسلسل الفقرات	اسم المتغير	معامل كرونباخ ألفا
8-1	قواعد السلوك الأخلاقي لمدقق الحسابات	%88.6
14-9	تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جانب مدقق الحسابات	%88.9
22-15	الكفاءة المهنية التي يتمتع بها مدقق الحسابات	% 84.5
22-1	**المعدل العام لمعامل الثبات**	**% 93.7**

3-5 أساليب التحليل الإحصائي

بعد أن تمت عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة حول متغيرات هذه الدراسة تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسب الآلي لاستخراج النتائج الإحصائية، إذ تمت الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) وتمت معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، وبالتحديد فان الباحث استخدم الأساليب الإحصائية التالية:

1- مقاييس النزعة المركزية:

- الوسط الحسابي Mean: بهدف التعرف على تقييمات المبحوثين لكل مفردة من مفردات فئة الدراسة، كمؤشر لتحديد الأهمية النسبية للعبارات الواردة في استبانة الدراسة.

- الانحراف المعياري Standard Deviation: لقياس وبيان درجة تشتت قيم إجابات مجتمع الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة، حيث أن قيمة الانحراف المعياري القليلة تعني أن تشتت البيانات قليل والعكس صحيح.

2- الإحصاء الوصفي: **Descriptive Statistics**، وذلك لوصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة ويتضمن:

- النسب المئوية (Percentages): لاستنباط اتجاهات البيانات المبوبة حسب كل فقرة من فقرات الدراسة، وذلك لتدعيم صحة الفرضيات الأساسية أو عدم صحتها.

- جداول التوزيع التكراري (Frequencies): وهي تعكس مدى تركز الإجابات لصالح أو لغير صالح فرضية معينة.

3- اختبار t-test: (One sample t- test) إذ استخدم الباحث هذا الاختبار في اختبار فرضيات الدراسة.

4- اختبار كرونباخ ألفا: وذلك لاختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة.

3-6 أساليب جمع البيانات

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الأولية والمصادر الثانوية وكما يلي:

1- البيانات الثانوية: وهي البيانات التي تم الحصول عليها من المصادر المكتبية ومن المراجعة الأدبية للدراسات السابقة من اجل وضع الأسس العلمية والإطار النظري لهذه الدراسة مثل:

أ- كتب المحاسبة والتدقيق وخاصة التي تبحث في التدقيق وصفات مدقق الحسابات الخارجي والمحاسبة الابداعية في القوائم المالية.

ب- الإحصاءات الرسمية والأدلة والإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة ومكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت.

ج- المواد العلمية التي تبحث في التدقيق وصفات مدقق الحسابات الخارجي والمحاسبة الابداعية في القوائم المالية.

د- رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تبحث في موضوع الدراسة الحالية.

هـ- الدوريات المتخصصة والنشرات التي كتبت حول موضوع الدراسة الحالية.

2- البيانات الأولية: وهي تلك البيانات التي تم الحصول عليها من خلال تطوير وتصميم استبانة خاصة لموضوع هذه الدراسة، وغطت كل منها كافة الجوانب التي يتناولها الإطار النظري والتساؤلات والفرضيات التي استندت عليها الدراسة، إذ تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة من خلال الباحث شخصيا.

الفصل الرابع

تحليل النتائج واختبار الفرضيات

4-1 خصائص افراد العينة

4-2 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

4-3 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

تحليل النتائج واختبار الفرضيات

4-1 خصائص أفراد العينة

الجدول التالي يبين النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول (4-1)

توزيع عينة الدراسة حسب العوامل الديموغرافية

المتغير	الفئات والمسميات	التكرارات	النسبة المئوية %
العمر	30 سنة فأقل	23	%10.6
	31- 35 سنة	89	%40.8
	36-40 سنة	51	%23.4
	41 – 45 سنة	23	%10.6
	46 سنة فأكثر	32	%14.7
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	55	%25.2
	5 سنوات اقل 10 سنوات	32	%14.7
	10 سنوات اقل 15 سنة	94	%43.1
	أكثر من 15 سنة	37	%17.0
المؤهل العلمي	دبلوم	65	%29.8
	بكالوريوس	141	%64.7
	ماجستير	9	%4.1
	دكتوراه	3	%1.4
الشهادات المهنية	CFA	21	%9.6
	CMA	15	%6.9
	CPA	11	%5.0
	CIA	27	%12.4
	لا يحمل شهادة	144	%66.1
المجموع الكلي		**218**	**%100**

يتضح من البيانات الواردة بالجدول السابق رقم (4- 1) ما يلي:

1- العمر:

إن أعمار النسبة الأعلى من المستجيبين في العينة يتركزون في الفئة التكرارية (31-35 سنة) وشكلوا ما نسبته 40.8% من إجمالي عينة الدراسة، ثم الفئة التكرارية (36-40 سنة) وشكلوا ما نسبته 23.4%، ثم الفئة التكرارية (46 سنة فأكثر) وشكلوا ما نسبته 14.7%، وأخيرا الفئتين التكراريتين (30 سنة فأقل) (41 – 45 سنة) وشكلت كل منها ما نسبته 10.6% من إجمالي عينة الدراسة. ويفسر هذا التوزيع للعينة حسب العمر فإننا نلاحظ أن هذه الفئة العمرية هي المناسبة للقيام بالأعمال المطلوبة منهم بشكل جيد وهم ممن يمتلكون النشاط الذهني والفكري والجسماني لأداء الواجبات المحاسبية المطلوبة منهم.

2- سنوات الخبرة:

أن خبرة النسبة الأعلى من المستجيبين في عينة الدراسة يتركزون في الفئة التكرارية (10 سنوات اقل 15 سنة)، وشكلوا ما نسبته 43.1% من إجمالي عينة الدراسة، ثم الفئة التكرارية (اقل من 5 سنوات) وشكلوا ما نسبته 25.2% ثم الفئة التكرارية (أكثر من 15 سنة) وشكلوا ما نسبته 17.0% وأخيرا الفئة التكرارية (5 سنوات اقل 10 سنوات) وشكلوا ما نسبته 14.7% من إجمالي عينة الدراسة ويفسر هذا التوزيع للعينة أن العاملين في مكاتب التدقيق يمتلكون خبرات مناسبة وجيدة في مجال عملهم والذي يعطي ثقة في الإجابة على محاور الاستبانة.

3- المؤهل العلمي:

أن حملة الشهادة الجامعية الأولى (البكالوريوس) هم الأكثر بين عينة الدراسة حيث بلغت النسبة (64.7%) من إجمالي حجم العينة المبحوثة، ثم جاء حملة شهادة (دبلوم متوسط) حيث بلغت النسبة (29.8%) من إجمالي حجم العينة المبحوثة، وأخيرا جاء حملة الشهادات العليا (ماجستير ودكتوراه) حيث بلغت النسبة (5.5 %) من إجمالي حجم العينة المبحوثة، ويمكن القول إن ارتفاع مستوى التحصيل العلمي لدى عينة الدراسة بسبب زيادة الاهتمام والدعم الحكومي الذي تقدمه الدولة ومزايا لخريجين الجامعات، دفعت بهم للتوجه نحو التعليم الجامعي.

4- الشهادات المهنية

يلاحظ من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول السابق إن اغلب عينة الدراسة لا يحملون شهادات مهنية في التدقيق، حيث بلغ عدد المستجيبين الذين لا يحملون أي تأهيل مهني 144 مستجيباً وبنسبة 66.1% من حجم العينة. في حين بلغ عدد الذين يحملون شهادة CIA حوالي 27 مستجيباً وبنسبة 12.4% من حجم العينة، فيما شكل المستجيبون الذين يحملون شهادة CFA ما نسبته 9.6% من حجم العينة، فيما شكل المستجيبون الذين يحملون شهادة CMA ما نسبته 6.9% من حجم العينة، وشكل المستجيبون الذين يحملون شهادة CPA ما نسبته 5.0% من حجم العينة. وهذا مؤشر على أن عينة الدراسة تحتاج الى تأهيل مهني لأن ذلك يمنحهم ميزة إضافية في القدرة على العمل في مجال التدقيق.

4-2 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

أولا: النتائج المتعلقة بمتغير قواعد السلوك الأخلاقي لمدقق الحسابات:

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير قواعد السلوك الأخلاقي لمدقق الحسابات، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (4- 2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير قواعد السلوك الأخلاقي لمدقق الحسابات

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
1	يتمتع المدقق بالأمانة والنزاهة التي يتمتع بها مدقق الحسابات وانحيازه لمصلحته الشخصية	4.050	.7450	1	مرتفع
2	يمتلك مدقق الحسابات قدرة على التحرر من المؤثرات غير المهنية في أداءه لعمله	3.926	.8975	3	مرتفع
3	يتمتع مدقق الحسابات بموضوعية وقدرة على مراعاة توازن المصالح	3.495	.8914	8	متوسط
4	لدى المدقق قدرة على نيل ثقة العميل وحفظ أسراره	3.784	.7585	5	مرتفع
5	يستطيع مدقق الحسابات الموازنة بين مصالح جميع الاطراف.	3.940	.9558	2	مرتفع
6	يمتلك المدقق قدرة على إتباع المبادئ المحاسبية الموضوعة في صورة معايير معتمدة في التطبيق المحاسبي	3.623	.7221	7	متوسط
7	يراعي مدقق الحسابات كرامة المهنة وعدم القيام بأي عمل يسئ لسمعة مهنة التدقيق	3.798	.7346	4	مرتفع
8	يمتلك مدقق الحسابات الكفاءة المهنية لتحسين العمل وإتقانه	3.697	.7740	6	مرتفع
	قواعد السلوك الأخلاقي لمدقق الحسابات	**3.775**	**.4680**		**مرتفع**

يشير الجدول (4-2) إلى أن متوسطات متغير قواعد السلوك الأخلاقي لمدقق الحسابات تراوحت بين المستوى المرتفع والمستوى المتوسط، وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين 4.050 – 3.495، وجاءت 6 فقرات من هذا المتغير بالمستوى المرتفع من التأثير وهي الفقرات ذات الأرقام (1) و (2) و (4) و (5) و (7) و (8) في حين جاءت فقرتين بالمستوى المتوسط من التأثير، وهي الفقرات ذات الأرقام (4) و (6). وكانت الفقرة رقم (1) الأعلى بين الفقرات وتنص هذه على أن " يتمتع المدقق بالأمانة والنزاهة التي يتمتع بها مدقق الحسابات وانحيازه لمصلحته الشخصية " في حين أن الفقرة رقم (3) حصلت على اقل نسبة من الإجابات وتنص على أن " يتمتع مدقق الحسابات بموضوعية وقدرة على مراعاة توازن المصالح ".

ثانيا: النتائج المتعلقة بمتغير تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جانب مدقق الحسابات:

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جانب مدقق الحسابات، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (4- 3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جانب مدقق الحسابات

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
9	لدى مدقق الحسابات القدرة على مطابقة المعلومات المنشورة في القوائم المالية الختامية في النظام المحاسبي مع تلك المقررة لدى المعايير الدولية	4.165	.8588	1	مرتفع
10	ينسجم عمل مدقق الحسابات الخارجي على إعداد التقارير المالية مع المعايير المحاسبية الدولية	3.697	.8533	3	مرتفع
11	لدى مدقق الحسابات القدرة على معالجة عمليات التدقيق المبنية على معايير المحاسبة الدولية بشكل كامل	3.724	.7482	2	مرتفع
12	لدى مدقق الحسابات القدرة على التأقلم أثناء ممارسة أعمال التدقيق مع التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية	3.417	.8980	6	متوسط
13	يستطيع مدقق الحسابات مواكبة المتطلبات التي تفرضها معايير المحاسبة الدولية في مجال التدقيق	3.559	.8597	4	متوسط
14	لدى مدقق الحسابات القدرة على ممارسة أعمال التدقيق وفق المعايير المحاسبية الدولية في موضوع الإفصاح والإبلاغ في القوائم المالية	3.518	.9067	5	متوسط
	تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جانب مدقق الحسابات	**3.662**	**.5085**		**متوسط**

يشير الجدول (4-3) إلى أن متوسطات متغير تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جانب مدقق الحسابات كانت بالمستوى المتوسط من التأثير، وجاءت 3 فقرات من هذا المتغير بالمستوى المرتفع من التأثير وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين 4.165 – 3.417، وكانت الفقرة رقم (9) الأعلى وتنص هذه على أن " لدى مدقق الحسابات القدرة على مطابقة المعلومات المنشورة في القوائم المالية الختامية في النظام المحاسبي مع تلك المقررة لدى المعايير الدولية " في حين أن الفقرة رقم (12) حصلت على اقل نسبة من الإجابات وتنص على أن " لدى مدقق الحسابات القدرة على التأقلم أثناء ممارسة أعمال التدقيق مع التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية ".

ثالثا: النتائج المتعلقة بمتغير الكفاءة المهنية التي يتمتع بها مدقق الحسابات الخارجي:

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الكفاءة المهنية التي يتمتع بها مدقق الحسابات الخارجي، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (4- 4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الكفاءة المهنية التي يتمتع بها مدقق الحسابات الخارجي

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الأهمية
15	تتوفر الكفاءة المهنية المناسبة والمهارات الفنية والإدراكية التي يجب توافرها عند المدقق الكفء والمتمرس.	3.500	1.0125	4	متوسط
16	توجد ضوابط لحث مدققي الحسابات على بذل الاهتمام الكافي عند القيام بعملية الفحص.	3.550	1.1153	3	متوسط
17	هناك إجراءات رقابية من خلال تقييم الاداء لتوفير ضمان معقول بالتزام مدققي الحسابات بالمعايير التي يضعها مكتب التدقيق.	3.229	1.0172	8	متوسط
18	يتم توقيع الجزاءات على مدققي الحسابات فى حالة عدم التزامهم بتطبيق معايير التدقيق الدولية والمحلية.	3.330	1.2594	7	متوسط
19	تتوفر دورات (داخلية أو خارجية) منتظمة لتطوير قدرات المدقق على اداء مهامه	3.385	1.1553	6	متوسط
20	يتوفر المؤهل العلمي المناسب لدى المدقق للقيام بأعمال التدقيق	3.830	1.0085	1	مرتفع
21	تقوم الجمعيات المهنية بتوعية المدقق عن مدى أهمية بذل الاهتمام الكافي عند القيام بإعمال التدقيق.	3.431	1.2507	5	متوسط
22	تتوفر الخبرة المناسبة لدى المدقق للقيام بأعمال التدقيق	3.568	.9730	2	متوسط
	الكفاءة المهنية التي يتمتع بها مدقق الحسابات الخارجي	**3.4782**	**.65153**		**متوسط**

يشير الجدول (4-4) إلى أن متوسطات متغير الكفاءة المهنية والعناية اللازمة التي يتمتع بها مدقق الحسابات الخارجي قد جاءت جميعها بالمستوى المتوسط من التأثير باستثناء العبارة رقم 22 فقد جاءت بالمستوى المرتفع من التأثير، وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين 3.830 – 3.229، وكانت الفقرة رقم (20) الأعلى وتنص هذه على أن " يتوفر المؤهل العلمي المناسب لدى المدقق للقيام بأعمال التدقيق " في حين أن الفقرة رقم (17) حصلت على اقل نسبة من الإجابات وتنص على أن " هناك إجراءات رقابية من خلال تقييم الأداء لتوفير ضمان معقول بالتزام مدققي الحسابات بالمعايير التي يضعها مكتب التدقيق".

4-3 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

اختبار الفرضية الأولى

وتنص هذه الفرضية على أنه:

لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين قواعد السلوك الأخلاقي لمدقق الحسابات وبين الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام (One Sample T. Test) وعند مستوى دلالة (0.05)، والجدول التالي رقم (4-5) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4- 5)

نتائج اختبار t . test للفرضية الأولى

البيان	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
العلاقة بين قواعد السلوك الأخلاقي لمدقق الحسابات وبين الحد من التلاعب بالقوائم المالية	4.98	1.671	0.000	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 5) أن قيمة t المحسوبة بلغت (4.98) وقيمتها الجدولية (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه " توجد علاقة ذات دلاله إحصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين قواعد السلوك الأخلاقي لمدقق الحسابات وبين الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في دولة الكويت". ويؤكد ذلك قيمة .Sig المعنوية والتي تساوي صفراً.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة تؤكد أهمية المبادئ التي تهتم بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة، بما يضمن تحقيق العدالة ويحفظ للمساهمين وللأطراف الأخرى المتعاملة مع الشركة حقهم، ولتحقيق ذلك لابد من التزام المدققين بالقواعد الأخلاقية والمهنية للحد من تلك الممارسات ومن التلاعب بالقوائم المالية التي تهدد مستقبل الشركة في النمو والبقاء والاستمرار.

اختبار الفرضية الثانية:

وتنص هذه الفرضية على أنه:

لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جانب مدقق الحسابات وبين الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام (One Sample T. Test) للمقارنات الثنائية وعند مستوى دلالة (0.05)، والجدول التالي رقم (4-6) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4- 6)

نتائج اختبار t . test للفرضية الثانية

البيان	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جانب مدقق الحسابات وبين الحد من التلاعب بالقوائم المالية	2.37	1.671	0.000	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 6) أن قيمة t المحسوبة بلغت (2.37) وقيمتها الجدولية (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " توجد علاقة ذات دلاله إحصائيا عند

مستوى ($\alpha = 0.05$) بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جانب مدقق الحسابات وبين الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في دولة الكويت". ويؤكد ذلك قيمة .Sig المعنوية والتي تساوي صفراً.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة تؤكد أهمية إلتزام مدقق الحسابات بمعايير التدقيق يمكن أن تحد من التلاعب بالقوائم المالية، وهذا مطلب ضروري لمواكبة عمل مدقق الحسابات في مجال التدقيق للتطورات والمستجدات والمتطلبات التي تفرضها معايير المحاسبة الدولية وينعكس على قدرته على مطابقة المعلومات المنشورة في القوائم المالية الختامية في النظام المحاسبي مع المقررة لدى المعايير الدولية.

اختبار الفرضية الثالثة:

وتنص هذه الفرضية على أنه:

لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين الكفاءة المهنية التي يتمتع بها مدقق الحسابات الخارجي وبين الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام (One Sample T. Test) للمقارنات الثنائية وعند مستوى دلالة (0.05)، والجدول التالي رقم (4-7) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4- 7)

نتائج اختبار t . test للفرضية الثالثة

البيان	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
العلاقة بين الكفاءة المهنية التي يتمتع بها مدقق الحسابات الخارجي وبين الحد من التلاعب بالقوائم المالية	3.92	1.671	0.000	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 7) أن قيمة t المحسوبة بلغت (3.92) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين الكفاءة المهنية التي يتمتع بها مدقق الحسابات الخارجي وبين الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في دولة الكويت ". ويؤكد ذلك قيمة .Sig المعنوية والتي تساوي صفراً.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة تؤكد أهمية العناية المهنية المعقولة التي يبذلها المدقق عند القيام بالفحص وكذلك عند إعداد التقرير المالي، مع التأكيد على أهمية دوره في أبداء رأيه بشأن عدالة وصحة ما تعبر عنه التقارير المالية للشركات وذلك في تقريره الذي حددت مضامينه بموجب التعليمات، فضلا عن تصوير نموذج لما يجب أن يكون عليه هذا التقرير بما يكفل التأكيد على أهمية الإفصاح والشفافية، والكشف عن أية معلومات من شأنها أن تؤثر على نتائج الأعمال والمركز المالي للشركات المعنية.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 النتائج

5-2 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لإجابات عينة الدراسة، فإن هذا الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصل إليها الباحث، كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة التي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدم الباحث عددا من التوصيات، ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال إجابات عينة الدراسة المبحوثة في الاستبانة بما يلي:

5-1 النتائج

يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة بالاتي:

1- تبين وجود علاقة ذات دلاله إحصائيا بين قواعد السلوك الأخلاقي لمدقق الحسابات وبين الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في دولة الكويت من وجهة نظر العينة، كما أظهرت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمتغير قواعد السلوك الأخلاقي لمدقق الحسابات قد تراوحت بين المستوى المرتفع والمستوى المتوسط، إذ تبين أن الأمانة والنزاهة التي يتمتع بها مدقق الحسابات وانحيازه لمصلحته الشخصية وقيمة عمل مدقق الحسابات وقدرته على الموازنة بين مصالح جميع الاطراف اضافة الى قدرة المدقق على التحرر من المؤثرات غير المهنية في أداءه لعمله يؤدي الى الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

ويرى الباحث ضرورة توفر قواعد السلوك الأخلاقي لمدقق الحسابات عند إبداء الرأي عن القوائم المالية وبنزاهة وموضوعية، ويقدم الدليل المقبول لوجهة نظره ولا يخضع رأيه للآخرين، وأن يكون محايدا وبعيدا عن أي تأثيرات جانبية.

2- تبين وجود علاقة ذات دلاله إحصائيا بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جانب مدقق الحسابات وبين الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في دولة الكويت من وجهة نظر العينة، كما أظهرت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمتغير تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جانب مدقق الحسابات كانت بالمستوى المتوسط من التأثير، إذ تبين أن قدرة مدقق الحسابات على مطابقة المعلومات المنشورة في القوائم المالية الختامية في النظام المحاسبي مع تلك المقررة لدى المعايير الدولية، وقدرته على معالجة عمليات التدقيق المبنية على معايير المحاسبة الدولية بشكل كامل، وانسجام عمله على إعداد التقارير المالية مع المعايير المحاسبية الدولية يؤدي الى الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

ويرى الباحث أهمية أن تتماشى أعمال المدقق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها، والممكن تطبيقها والمبادئ المحاسبية والتي توجب على المدقق ألا يبدي الرأي عما إذا كانت القوائم المالية المتاحة، قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها إذا كانت تلك القوائم تتضمن تطبيقات المحاسبة المتعارف عليها.

3- تبين وجود علاقة ذات دلاله إحصائيا بين الكفاءة المهنية التي يتمتع بها مدقق الحسابات الخارجي وبين الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في دولة الكويت من وجهة نظر العينة، كما أظهرت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات

المتعلقة بمتغير الكفاءة المهنية والعناية اللازمة التي يتمتع بها مدقق الحسابات الخارجي قد جاءت بالمستوى المتوسط من التأثير، إذ تبين أن توفر المؤهل العلمي المناسب لدى المدقق للقيام بأعمال التدقيق وتوفر الخبرة المناسبة لدى المدقق للقيام بأعمال التدقيق، كذلك وضع ضوابط لحث مدققي الحسابات على بذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بعملية الفحص يؤدي الى الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في دولة الكويت.

ويرى الباحث أهمية قيام المدقق بإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الشركات، من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية، فإن دور المدقق الخارجي أصبح جوهرياً وفاعلاً في هذا المجال، لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف في الشركات.

5-2 التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، يقدم الباحث مجموعة من التوصيات، وهذه التوصيات هي:

1- وضع وتعزيز أخلاقيات الأعمال، وضرورة أن تقوم الشركات المساهمة بتحديد السياسات الأخلاقية وتوزيعها عبر فروعها، وتدريب العاملين فيها على تعزيز قدرتهم لمواجهة المشاكل الأخلاقية الصعبة.

2- التأكيد على إلتزام مدقق الحسابات بمعايير التدقيق من خلال دراسة وتحليل هذه المعايير بهدف التأكد من قدرتها على الاستجابة للمعايير الدولية، وذلك لتأثيرها الواضح في الحد من التلاعب بالقوائم المالية لهذه الشركات.

3- التأكيد على وجود استراتيجية تعاون وتنسيق مباشر ومستمر بين الجامعات والمؤسسات التعليمية والعاملين بالمهنة والجمعيات المهنية بما يخدم تطوير متطلبات التأهيل العلمى والعملى لمدققي الحسابات.

4- ضرورة مراعاة مدى تقيد والتزام مدقق الحسابات بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة، مع ضرورة دراسة جميع هذه القواعد كونها تحد من التلاعب بالقوائم المالية لهذه الشركات

5- أن تهتم مجالس إدارات الشركات بوضع دليل أو ميثاق أخلاقي للشركة، والذي من شأنه أن يحد من السلوك النفعي الذي يمكن أن تمارسه الإدارة لتحقيق مصالحها الذاتية، ولما لتلك الممارسات من ارتباط مباشر بالسلوك الأخلاقي.

6- ضرورة الارتباط مع مكاتب التدقيق العالمية لتبادل الخبرة والمعرفة فيما بينهما وذلك من أجل تطبيق أفضل الاساليب المتقدمة فى التدقيق.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- أبو صقري، عبد الحميد. (2010). **تأهيل مدقق الحسابات الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية واقع- وتطلعات.** أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم المالية والمصرفية، عمان، الاردن.

- البارودي، شريف، (2002)، " تحليل لإساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة المعلومات بالقوائم المالية – دراسة إختبارية "، **مجلة الفكر المحاسبي**، جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد الأول، مصر. ص 92-93.

- جربوع، يوسف، (2002)،" **مراجعة الحسابات المتقدمة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية**"، مطبعة الجامعة الإسلامية، غزة: فلسطين.

- جربوع، يوسف، (2003)،" **أساسيات الإطار النظري في مراجعة الحسابات**"، مكتبة الطالب الجامعي، غزة: فلسطين.

- حامد صفا، (2004)، "إدارة الربحية ومعايير المحاسبية المصرية " **مجلة البحوث التجارية المعاصرة** ، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، ص9 -27.

- الحمود، نهاية، (2011). **الحاكمية وأثرها في أداء الشركات الصناعية الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، عمان: الأردن.

- حمودي، وفاء يونس ، (2003). **أثر حوكمة الشركات في إدارة الأرباح مدخل أخلاقي دراسة لعينة مختارة من الشركات المساهمة في محافظة نينوى**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

- خليفة محمد، (2003)، "إطار مقترح لتفسير سلوك الوحدات الإقتصادية في التأثير على القوائم المالية"، دراسة ميدانية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص ص 123- 130.

- درويش محمد، (2009)، دور لجان المراجعة في زيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية، (دراسة ميدانية)، **مجلة كلية الاقتصاد**، جامعة دمشق، دمشق ، ص2-25.

- دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين لعام (2001)، اصدارات المراجعه والسلوك الاخلاقي،الاتحاد الدولي للمحاسبين،ت رجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، معيار رقم 200، ص 148، فقره رقم 9.

- دليل مراقبي الحسابات ومكاتب تدقيق الحسابات بدولة الكويت، الصادر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لعام 2012/2011.

- الدهراوي، كمال الدين، (2006)، " **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المكتب الجامعي الجديد، الاسكندرية، مصر.

- دهمش نعيم، أبو زر عفاف، (2004)،" **إدارة المعرفة بين التكنولوجيا والتأهيل المحاسبي**"، المؤتمر العلمي السنوي الرابع، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان ، الأردن. ص2-3.

- دهمش نعيم، و أبو زر عفاف،(2005)، " **أخلاقيات المحاسبة الإبداعية، عرض وتحليل**"، المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية والمالية المنعقد خلال الفترة 29- 31 آذار، 2009، جامعة الإسراء الأهلية، عمان، الأردن. ص 2-9.

- السقا، زياد، (2007). تأثير التجارة الإلكترونية على معايير التدقيق في ظل الاقتصاد الرقمي، بحث مقدم إلى **الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

- سوق الكويت للأوراق المالية (2013)**.** تقرير سوق الكويت للأوراق المالية، شبكة الانترنت، 7/1/ 2013. **مجلة المستثمرون**، http://www.mosgcc.com/about.php

- شداد، إبراهيم، (2000)، " مسؤولية مدقق الحسابات عن الغش والخطأ من الناحيتين القانونية والمهنية، **مجلة المدقق**، جمعية مدققي الحسابات القانونين الأردنيين، العدد 41 / 42. ص ص 29 – 37.

- الشكري، مصطفى ميلاد، (2013)، **أثر تطوير أداء المدقق الخارجي في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الأزمات المالية العالمية**، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية، عمان: الأردن.

- صيام، وليد، (2009)، " مدى إدراك محللي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة وللإجراءات المناسبة للكشف عنها في البنوك التجارية الأردنية "، **المجلة الأردنية إدارة الأعمال**، المجلد رقم 5، العدد 2. ص163.

العازمي، وليد خالد حميد، (2012). **أثر مدقق الحسابات الخارجي في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية في بيت الزكاة الكويتي**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان: الأردن.

-العامري، صالح مهدي والغالبي، طاهر محسن، (2005)، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

- العامري، صالح مهدي والغالبي، طاهر محسن، (2008). **الإدارة والأعمال**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية.

- عبدالله، خالد، أمين، (2012)، "**علم تدقيق الحسابات : الناحية النظرية والعملية**"، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- عبدالله، خالد، (2000)، **علم تدقيق الحسابات: الناحيه النظرية والعملية**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن.

- عبد الوهاب، يوسف، (2009)، "تطوير مدخل تحسين كفاءة وفاعلية المراجع في إكتشاف غش الإدارة "، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الثاني. ص 76.

- العجمي مناع فهيد علي، (2011). **أثر الأزمة المالية العالمية على ثقة مستخدمو البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت: الأسباب، والتداعيات، والحلول**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

-عجيلة، محمد (2009). **دور الإبداع المحاسبي والمحاسبين في التسيير واتخاذ القرار**، دراسة ميدانية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة.

- عرار، شادن. (2009). **مدى التزام مدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.

- علي عبد الوهاب، (2004)، "**مبادئ المحاسبة المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية** "، الدار الجامعيه، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر.

- عوض، أمال محمد، (2004)، الاختيار التكيفي لاستراتيجيات قياس وضبط مخاطر الأعمال وتأثيره على جودة الأداء المهني في المراجعة، **المعهد العالي للإدارة والتكنولوجيا**، أكاديمية المدينة، المجلد 18، العدد14، ص ص 16-21.

- غالي اشرف، (2007)،" قياس اثر الاليات المحاسبيه لحوكمة الشركات في تحسين جودة المحتوى الاعلامي للتقارير الماليه"، **مجلة كلية التجاره للبحوث العلميه**، جامعة الاسكندرية، العدد رقم 2، المجلد رقم 45. ص3-21.

- غالي، جورج، (2001)،" تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة"، **مجلة كلية التجارة**، جامعة عين شمس، مصر. ص 23-24.

- الغريب، سالم سيف، (2012)، **دور استقلالية المدقق الخارجي في تحقيق متطلبات الحوكمة في الجمعيات التعاونية في دولة الكويت وأثره على مصداقية المعلومات**

المحاسبية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان: الأردن.

- القاضي حسين، (2010)، "**المحاسبة الدولية**"، الدار العلمية الدولية، عمان، الاردن.

- لطفي أمين، (2005)، " **مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة** "، الدار الجامعية، الإسكندرية.

- لوبك جيمس، وأرينز آلفين، (2005)، " **المراجعة مدخل متكامل** "، ترجمة الديسطي محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.

- محمود، رمضان محمد (2008) ، **الإبداع المحاسبي**، ملتقى أدوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الإدارة وتنمية الموارد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر.

- مرازقة، صالح وبوهرين، فتيحة، (2010). **الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية**، بحث مقدم إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة سعد دحلب – البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مخبر البحوث في الإبداع والتغيير التنظيمي و المؤسساتي، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، المنعقد يومي 12 و13 أيار 2010 .

- مسعد، محمد والخطيب، خالد، (2009)، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

- المطارنة، غسان، (2006). **تدقيق الحسابات المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

- المطارنة، غسان، (2009)،"**تدقيق الحسابات المعاصر: الناحية النظرية**"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- المطيري، بدر سعد، (2011)، **الآثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.

- ميالة، بطرس، (2010). العوامل المؤثرة على كفاءة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المراجع الخارجي، **مجلة الاقتصاد والمجتمع**، بغداد، العدد 6 .

- النشرة الشهرية لسوق الكويت للأوراق المالية، (2013). شبكة الانترنت، 2013/1/7. **أرقام وإحصائيات**، www.kuwaitse.com.

- نشوان، اسكندر، (2004)، "**تطوير إعداد ونشر القوائم المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية في ضوء التغيرات البيئية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

- نور، احمد، (2004)، " **المحاسبة المالية**"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر.

- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، دليل قواعد سلوك وآداب المهنة. (2007). http://www.socpa.org.sa/rule/index.htm.

- يافقير سالم، (2008)، " مدخل مقترح لقياس أثر الدور الحوكمي للمراجع على ممارسة إدارة الارباح للشركات المسجلة في أسواق الاوراق الماليه "، رسالة دكتوراه، كلية التجارة،

جامعة قناة السويس، مصر، متوفرة إلكترونيا على الموقع (http://www.yemen-nic.info/contents/studies/details.php?ID=29262)

المراجع باللغة الانجليزية

- Allen L. Anita,(2004), "**Cheating, the Big Mistake," in The New Ethics: A Guided Tour of the Twenty-First Century Moral Landscape**, Miramax Books, New York, United States of America.

- Amat. O, Gowthorpe C, (2004), Creative Accounting Nature, Incidence and Ethical Issues, J**ournal of Economic Literature Classification**. M41.

- Arens, A. A. Elder, R, J, & Beasley, M. S.(2006), **Auditing and Assurance Services,** prentice Hall, USA.

- Balaciu D, & Bogdan V, & Vladu A, (2009), " A Brief Review of Creative Accounting Literature and its Consequences in Practice", Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, Vol.11, Iss.1, p: 174

- Belkaoui A.R., (2004),"**Accounting Theory**", 5th Edition, Thomson Learning, London .

- Chen, C., (2002). **The Fraudulent Financial Reporting Characteristics of the Computer Industry**, Ph. D thesis, Nova Southeastern University.

- Daft, R. L., (2003), **Management**, South–Western & College Publishing Co., Canada.

- Desai. H, Hogan C, Wilkins. M, (2008), The Reputational Penalty for Aggressive Accounting Earnings Restatements and Management Turnover, **Working paper**, M41. Available in: www.ssrn.com.

- Fawzy, S. (2003). **Assessment of Corporate Governance in Egypt**. Working Paper No. 82. Egypt, The Egyptian Center for Economic Studies. pp: 6-7.

- Hamzavi A. Mohammad, & Aflatooni A, (2011), " Earnings Smoothing And Earnings Predictability ", **Business Intelligence Journal**, January, Vol.4, No.1, Pp: 188-189

- Gray, I. and Manson, S.(2004),**The Audit Process; Principles, Practice and Cases,** Champ man and Hall, London.

- Kokoszka R.J. (2003), "Recognizing the signs: internal auditors can help organizations avoid the risks associated with inappropriate earning management by understanding the symptoms and sharing their knowledge", **Internal Auditor**, Vol. 60, No, 5, P: 7.

- Linck S. James, & Lopez J. Thomas,& Rees Lynn, (2006), " **The Valuation Consequences of Voluntary Accounting Changes**", prentice Hall, USA.

-Malhotra, N. K. (2004), **Marketing Research**, New Jersey: Prentice Hall.

- Montgomery, G. (2012), Auditors New Procedures for Detecting Frauds, **Managerial Auditing Journal,** Vol. 21, No 3, pp: 224-231.

- Mulford C. ,& Comisky E. ,(2002), **The Financial Numbers Game**. John Wiley & Sons Inc , United States of America, P : 13

- Oliveras. E, Amat. O, (2003). Ethics and Creative Accounting: Some Empirical Evidence on Accounting for Intangibles in Spain, University

of Pompous Fabra, Economics and Business **working paper,** No. 732. available in www.upf.edu.

- Parfet W, (2000) ." Commentary: accounting subjectivity and earnings management: A preparer perspective", **Accounting Horizons,** Vol. 14, No. 4, pp: 481-488.

- Phillips J., & Pincus M., & Rego S. (2003);" Earning Management : New Evidence Based on Deferred Tax Expense " , **The Accounting Review**, Vol. 78 , No. 2, Pp 491-521.

- Pourheydari O., & Aflatooni, A., (2006) ," The investigation of incentives of income smoothing in the Tehran Stock Exchange, **Iranian Accounting and Auditing review**, Vol. 44, No. 13 ,Pp: 55-70

- Pride, W. M and Ferrell, O. C (2002**). Marketing – Concepts and Strategies**. Boston: Houghton Miffilin Company.

- Rezaee Z. (2009) " Restoring public trust in the accounting profession by developing anti-fraud education, programs, and auditing", **Managerial Auditing Journal**, Vo.19, No.1, pp.134-148.

- Rezaee, Z, (2002), **Financial Statement Fraud – Prevention and Detection**, John Wiley & Sons Inc., United States of America.

- Ronen J., & V.Yaari ,(2008) ,**Earning Management :Emerging Insights in Theory-Practice and research**,1st edition, Springer science & Business Media LLC, New York, USA.

- Sarna David,(2010),"**History of Greed – Financial Fraud From Tulip Mania to Bernie Madoff** ,John Willy Sons Inc., United States of America.

- Sayana, S. Anantha, C, and Whittington, R, (2003) " Using CAATs to Support IS Audit, **Information Systems Control Journal,** Vol. 1, P: 1–5.

- Schermerhorn, J. R. (2002), **Management,** 7th ed., John Wiley and Sons Inc., New York.

-Schroder. R.G., & Clark, M. W., and Cathey, J. m. (2005). "**Financial Accounting Theory and Analysis, Text Reading and Case** ", 8th edition, Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc , United States of America.

- Spohr J, (2005)," **Essays on Earning Management", Publications of the Swedish School of Economics and Business Administration**, Edita Prima Ltd, Sweden.

- Stolowy H, & Gaetan, B., (2003), " Accounts Manipulation : A Literature Review and Proposed Conceptual Framework", **Review of Accounting and Finance**,Vol.3, Iss.1, P: 5-92.

- Tucker W. Jennifer , Zarowin A. Paul ,(2006), " Does Income Smoothing Improve - Earnings In formativeness, **The Accounting Review,** Vol. 81, No. 1, Pp: 253 -254.

- Vladu A, & Balaciu D, & Bogdan V, (2009), " A Brief Review of Creative Accounting Literature and its Consequences in Practice", **Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica** , Vol. 11, No, 1, P: 171

- William, W., (2003), "Auditors' Assessment of Inherent and Control Risk Field Setting", **The Accounting Review**, (Vol. 68, No. 4, October), PP 783-804.

- Willey, A. Albert, (2005). **Financial Development**, Economic Growth and Corporate Governance.

- Wolfe T. David , & Hermanson R. Dana, (2004), " The Fraud Diamond: Considering the Four Elements of Fraud " , **The CPA Journal**, Vol. 74, No. 12, P: 3.

- Zarowin, P, (2002) ," **Does income smoothing make stock prices more informative"**, New York University, Stern School of Business., on line Available at SSRN:http://ssrn. com/abstract=315099., accessed on 7/7/2013, Abstract.

الملحق (1)

استبانة الدراسة

جامعة الشرق الأوسط

كلية الأعمال / قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي المستجيبة:

أخي المستجيب:

تحية احترام وتقدير،،،

استبانة حول موضوع:

أثر أخلاقيات المهنة والتأهيل العلمي لمدقق الحسابات الخارجي في الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة في دولة الكويت

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر أخلاقيات المهنة والتأهيل العلمي لمدقق الحسابات الخارجي في الحد من التلاعب بالقوائم المالية للشركات المساهمة في دولة الكويت ، ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة، يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة علما بأنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولإغراض البحث العلمي فقط، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط، عمان: المملكة الأردنية الهاشمية.

وشكرا لتعاونكم

الباحث

فهد مسلم العازمي

القسم الأول: البيانات الشخصية

الخاصية	توزيع الخاصية
1- العمر	30 سنة فأقل ☐ 31- 35 سنة ☐ 36-40 سنة ☐ 41 – 45 سنة ☐ 46 سنة فأكثر ☐
2- سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات ☐ 5 سنوات اقل 10 سنوات ☐ 10 سنوات اقل 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐
3- المؤهل العلمي	دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐
4- الشهادات المهنية	CFA ☐ CMA ☐ CPA ☐ CIA ☐ أخرى اذكرها ☐

القسم الثاني: معلومات حول متغيرات الدراسة.

العبارات الواردة في هذه القائمة تمثل متغيرات الدراسة، يرجى قراءتها وبيان رأيكم في كل منها، وذلك بوضع إشارة (x) على الإجابة المحاذية لكل عبارة.

قواعد السلوك الأخلاقي لمدقق الحسابات

ت	العبارة	مؤثر جدا	مؤثر	مؤثر الى حد ما	غير مؤثر	غير مؤثر اطلاقا
1	يتمتع المدقق بالأمانة والنزاهة التي يتمتع بها مدقق الحسابات وانحيازه لمصلحته الشخصية					
2	يمتلك مدقق الحسابات قدرة على التحرر من المؤثرات غير المهنية في أداءه لعمله					
3	يتمتع مدقق الحسابات بموضوعية وقدرة على مراعاة توازن المصالح					
4	لدى المدقق قدرة على نيل ثقة العميل وحفظ أسراره					

5	يستطيع مدقق الحسابات الموازنة بين مصالح جميع الأطراف.					
6	يمتلك المدقق قدرة على إتباع المبادئ المحاسبية الموضوعة في صورة معايير معتمدة في التطبيق المحاسبي					
7	يراعي مدقق الحسابات كرامة المهنة وعدم القيام بأي عمل يسئ لسمعة مهنة التدقيق					
8	يمتلك مدقق الحسابات الكفاءة المهنية لتحسين العمل وإتقانه					

تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جانب مدقق الحسابات

ت	العبارة	مؤثر جدا	مؤثر	مؤثر الى حد ما	غير مؤثر	غير مؤثر اطلاقا
9	لدى مدقق الحسابات القدرة على مطابقة المعلومات المنشورة في القوائم المالية الختامية في النظام المحاسبي مع تلك المقررة لدى المعايير الدولية					
10	ينسجم عمل مدقق الحسابات الخارجي على إعداد التقارير المالية مع المعايير المحاسبية الدولية					
11	لدى مدقق الحسابات القدرة على معالجة عمليات التدقيق المبنية على معايير المحاسبة الدولية بشكل كامل					
12	لدى مدقق الحسابات القدرة على التأقلم أثناء ممارسة أعمال التدقيق مع التغيرات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية					
13	يستطيع مدقق الحسابات مواكبة المتطلبات التي تفرضها معايير المحاسبة الدولية في مجال التدقيق					

14	لدى مدقق الحسابات القدرة على ممارسة أعمال التدقيق وفق المعايير المحاسبية الدولية في موضوع الإفصاح والإبلاغ في القوائم المالية					

الكفاءة المهنية التي يتمتع بها مدقق الحسابات الخارجي

ت	العبارة	مؤثر جدا	مؤثر	مؤثر الى حد ما	غير مؤثر	غير مؤثر اطلاقا
15	تتوفر الكفاءة المهنية المناسبة والمهارات الفنية والإدراكية التي يجب توافرها عند المدقق الكفء والمتمرس.					
16	توجد ضوابط لحث مدققي الحسابات على بذل الاهتمام الكافي عند القيام بعملية الفحص.					
17	هناك إجراءات رقابية من خلال تقييم الأداء لتوفير ضمان معقول بالتزام مدققي الحسابات بالمعايير التي يضعها مكتب التدقيق.					
18	يتم توقيع الجزاءات على مدققي الحسابات في حالة عدم التزامهم بتطبيق معايير التدقيق الدولية والمحلية.					
19	تتوفر دورات (داخلية أو خارجية) منتظمة لتطوير قدرات المدقق على أداء مهامه					
20	يتوفر المؤهل العلمي المناسب لدى المدقق للقيام بأعمال التدقيق					
21	تقوم الجمعيات المهنية بتوعية المدقق عن مدى أهمية بذل الاهتمام الكافي عند القيام بإعمال التدقيق.					
22	تتوفر الخبرة المناسبة لدى المدقق للقيام بأعمال التدقيق					

انتهت الاستبانة شاكرا لكم تعاونكم

الملحق رقم (2)

أسماء الأساتذة محكمي استبانة الدراسة

التسلسل	الرتبة الأكاديمية والاسم	الجامعة
1	الأستاذ الدكتور بشير عبد العظيم البنا	جامعة عمان العربية
2	الأستاذ الدكتور يسري أمين سامي	جامعة عمان العربية
3	الدكتور احمد السكر	جامعة العلوم الاسلامية
4	الدكتور احمد عادل	جامعة الزيتونة
5	الدكتور عثمان النبالي	جامعة الاسراء
6	الدكتور فارس القاضي	جامعة عجلون